الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ محمد ابن عثيمين في مسائل القضاء والقدر

عبدالله بن عمر بن عبدالله التميمي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2024/7/3م تاريخ قبول النشر : 2024/7/23م

الملخص

احتوت هذه الدراسة التي هي بعنوان: "**الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ محمد ابن عثيمين في مسائل القضاء والقدر**" على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس، أما المقدمة: فقد اشتملت على أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث المتضمنة بيان منهج الشيخ في استدلاله بالدليل العقلي في القضاء والقدر، من خلال الإجابة عن بعض الأسئلة، وتضمنت أهداف البحث بيان المفهوم اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر، وبيان مذهب أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر، وأسلوب الشيخ ابن عثيمين في عرض الأدلة العقلية في القضاء والقدر، والتعرف إلى منهج الاستدلال العقلي عند الشيخ ابن عثيمين، مع عرض نماذج من استدلالاته العقلية، ثم ذكرت الدراسات السابقة التي لم أعثر –بحدود اطلاعي– على بحث علمي مستقل اهتم بدراسة الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ محمد ابن عثيمين في مسائل القضاء والقدر، وإن كانت هناك أبحاث كثيرة ومتنوعة اعتنت ببيان منهج الشيخ في أبواب الاعتقاد. ثم تطرقت لبيان منهجية البحث، وهيكله التفصيلي، أما التمهيد فقد اشتمل على نبذة مختصرة عن الشيخ ابن عثيمين.

وأما المبحث الأول المعنون: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر، وبيان مذهب أهل السنة والجماعة فيه، فقد احتوى على مطلبين: المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر، والمطلب الثاني: مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقضاء والقدر.

والمبحث الثاني: نماذج من الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ ابن عثيمين في الإيمان بالقضاء والقدر، وفيه سبعة مطالب ذكرتها في هيكل البحث التفصيلي، ثم بعد ذلك ذكرت التوصيات والنتائج في الخاتمة ثم الفهارس

الكلمات المفتاحية: (الاستدلال– الدليل العقلي– ابن عثيمين– القضاء والقدر).

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله وسلم وبارك عليه، (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا). [سورة النساء:1] (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا). [سورة الأحزاب:70]

أما بعد..

فموضوع هذه الرسالة "**الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ محمد ابن عثيمين في مسائل القضاء والقدر**" ينوه الإسلام تنويهًا كبيرًا بالعقل، ويعلي من مكانته وقيمته، ويحفل به وبوسائل الإدراك، ونجد شاهدًا على ذلك في الآيات القرآنية الكريمة التي تواردت بشأنه، قال تعالى:﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [الرعد:19]، قال ابن كثير: (أي: إنما يتعظ ويعتبر ويعقل أولو العقول السليمة الصحيحة، جعلنا الله منهم بفضله وكرمه)[1].

ومن رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن جعل في كل عصر من يدافع عن هذا الدين ويظهره، كما قال النبي ﷺ: "**لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله**

* طالب دكتوراه، بجامعة الملك بن عبدالعزيز.

لا يضرهم من كذّبهم، ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك"[2].

فالحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، ففي كل زمان يهيئ الله تعالى لهذا الدين رجالاً ينافحون عنه، ويظهرون السنة ويقمعون البدعة، ويقومون بإرشاد الناس إلى الدين، ويهدونهم إلى صراط مستقيم.

ومن هؤلاء الأعلام المبرزين في هذا العصر الإمام العالم العلامة الشيخ محمد ابن صالح آل عثيمين – رحمه الله تعالى–، فقد بذل رحمه الله حياته للعلم وطلابه، وبارك الله فيه وفي أوقاته ونفع به، فاستفاد منه خلق كثير من خلال دروسه ومؤلفاته، مع تنوع آثاره في فنون الشريعة.

وقد كان له – رحمه الله – عناية بالغة بالعقيدة الإسلامية . ولا سيما باب الإيمان بالله . فخصها بمصنفات عدة، لتوضيحها وبيان مذهب أهل السنة والجماعة، وللرد على من خالفهم فيها، وكثيراً ما كان يشير الشيخ –رحمه الله– إلى نماذج من الاستدلالات العقلية العقدية في باب القضاء والقدر، ويرد فيها كذلك على شبه المضلين في أبواب الاعتقاد، فأردت في دراستي أن أجمعها وأدرسها دارسة عقدية مختصرة وفق منهج أهل السنة والجماعة.

والله أسأل، أن يلهمني الصواب ويهديني سبيل الرشاد، فإن أحسنت فلله الحمد والمنة وإن أسأت فمن نفسي ومن الشيطان.

مشكلة البحث:

ستحاول هذه الدراسة بيان منهج الشيخ في استدلاله بالدليل العقلي في القضاء والقدر، من خلال الأسئلة الآتية:

1- ما هو التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر؟

2- ما هو مذهب أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر؟

3- ما هو أسلوب الشيخ في عرض الأدلة العقلية في القضاء والقدر؟

4- أذكر نماذج من الاستدلال العقلي في القضاء والقدر عند الشيخ؟

أهداف البحث:

1- بيان المفهوم اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر.

2- بيان مذهب أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر.

3- بيان أسلوب الشيخ ابن عثيمين في عرض الأدلة العقلية في القضاء والقدر.

4- التعرف على منهج الاستدلال العقلي عند الشيخ ابن عثيمين.

5- عرض ردود الشيخ العقلية للمخالفين.

6- عرض نماذج من استدلالات الشيخ العقلية.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث، وأسباب اختياره في النقاط الآتية:

أولاً: رغبتي الملحة في خدمة دين الله تعالى؛ طلباً لمرضاته، وطمعاً في ثوابه ﷻ.

ثانياً: أهمية العقيدة الإسلامية في حياة الأمة أفراداً ومجتمعات، وضرورة خلوها من كل ما يعكر صفاءها لأنها هي أساس الانطلاق عند المسلمين.

ثالثاً: منزلة الاستدلال بالعقل دافع عظيم للعناية بهذا الجانب.

رابعاً: حاجة طالب العلم لمعرفة أبواب الاعتقاد، والتي منها باب الاستدلال العقلي في القضاء والقدر.

خامساً: أن مؤلفات الشيخ–رحمه الله– قد طبعت، ولقيت ترحيباً واسعاً من أهل العلم، وطلابه.

الدراسات السابقة:

لم أعثر – بحدود اطلاعي – على بحث علمي مستقل

اهتم بدراسة "**الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ محمد ابن عثيمين في مسائل القضاء والقدر**"، وإن كانت هناك أبحاث كثيرة ومتنوعة اعتنت ببيان منهج الشيخ في أبواب الاعتقاد، وفي التفسير وعلم الأصول والفقه واللغة، ولكن لم تتناول دراسة الاستدلال العقلي في باب القضاء والقدر على نحو منهجي وموضوعي.

منهجية البحث:

ستكون الدارسة بمشيئة الله تعالى قائمة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي التحليلي، وذلك باستقراء أكثر مؤلفات العلامة الشيخ ابن عثيمين في القضاء والقدر– قدر الإمكان– بما يحقق الغاية من البحث؛ لإيراد استدلاله بالدليل العقلي، حسب خطة البحث.

ستكون آلية العمل في البحث– بإذن الله تعالى– وفق منهجية البحث الآتية:

أ– وثقت المعلومات من المصادر والمراجع وفق الأصول العلمية المتبعة في الرسائل العلمية.

ب– قمت بجمع مؤلفات الشيخ المتعلقة بمادة العقيدة (القضاء والقدر)، وصنفتها حسب المباحث – قدر الإمكان، ومن ثم قمت بكشف مواطن استدلاله العقلي، وجمعتها ورتبتها.

ت– وثقت الأحاديث النبوية من مصادرها المعتمدة الصحيحة: فإذا ورد حديث في صحيح البخاري أو صحيح مسلم لم ألجأ لغيرهما إلا نادراً، أما إذا لم يوجد فيهما ذكرت مصادر عدة للحديث، وحكمت على الأحاديث صحة وضعفاً وذلك من خلال ما قرره علماء الحديث المتخصصون. ونقلت الكثير من أقوال العلماء في هذا الباب، وعزوتها إلى مصادرها.

ث– إبداء الرأي في موضوعات البحث؛ وذلك بهدف إثراء الموضوع.

ج– الإضافة العلمية في أثناء موضوعات البحث.

ح– التسديد والمقاربة في تناول الموضوعات.

حدود البحث:

سيكون البحث بإذن الله تعالى في **الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ محمد ابن عثيمين في مسائل القضاء والقدر**، ويتناول دارسة منهج الشيخ من خلال مؤلفاته، وذلك في إطار هيكل البحث الآتي:

هيكل البحث:

<u>قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة</u>

المقدمة: تتضمن مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وحدوده، وهيكله.

التمهيد: ترجمة موجزة للشيخ محمد ابن عثيمين–رحمه الله–.

<u>المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر، وبيان مذهب أهل السنة والجماعة فيه، وفيه مطلبان</u>

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر

المطلب الثاني: مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقضاء والقدر.

<u>المبحث الثاني: نماذج من الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ ابن عثيمين في الإيمان بالقضاء والقدر:</u>

المطلب الأول: الاستدلال العقلي في مراتب القدر وأركانه

المطلب الثاني: الاستدلال العقلي في مسألة خلق أفعال العباد

المطلب الثالث: الاستدلال العقلي في بيان نوعي الإرادة الربانية، والفرق بينهما

المطلب الرابع: الاستدلال العقلي في إثبات المشيئة والاختيار للعبد

المطلب الخامس: الاستدلال العقلي في الأخذ بالأسباب المشروعة التي لا تنافي الإيمان بالقدر

المطلب السادس: الاستدلال العقلي في مسألة احتجاج العاصي بالقضاء والقدر

المطلب السابع: استدلاله العقلي في تنزيه القضاء الإلهي عن الشر

الخاتمة.

التمهيد:

نسبه ومولده ونشأته:

نسبه: هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين الوهيبي التميمي.

مولده: ولد في مدينة عنيزة في 27 رمضان المبارك عام 1347هـ.

نشأته وطلبه للعلم: قرأ القرآن الكريم على جده من جهة أمه عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ –رحمه الله– فحفظه ثم اتجه إلى طلب العلم فتعلم الخط والحساب وبعض فنون الآداب. وكان الشيخ عبد الرحمن السعدي –رحمه الله– قد أقام اثنين من طلبة العلم عنده ليدرسا الطلبة الصغار أحدهما الشيخ علي الصالحي والثاني الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع رحمه الله. قرأ عليه مختصر العقيدة الواسطية للشيخ عبد الرحمن السعدي ومنهاج السالكين في الفقه للشيخ عبد الرحمن أيضا والأجرومية والألفية. وقرأ على الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان في الفرائض والفقه.

وقرأ على الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي الذي يعد شيخه الأول حيث لازمه وقرأ عليه التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والفرائض ومصطلح الحديث والنحو والصرف.

وقرأ على سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حيث يعد شيخه الثاني فابتدأ عليه قراءة صحيح البخاري وبعض رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية وبعض الكتب الفقهية.

جهوده في العلم ومجال الدعوة:

في عام 1371هـ جلس للتدريس في الجامع، ولما فتحت المعاهد العلمية في الرياض التحق بها عام 1372هـ وبعد سنتين تخرج وعين مدرسا في معهد عنيزة العلمي مع مواصلة الدراسة انتسابا في كلية الشريعة مع مواصلة طلب العلم على يد الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله.

ولما توفي فضيلة الشيخ عبد الرحمن السعدي –رحمه الله– تولى إمامة الجامع الكبير بعنيزة، والتدريس في مكتبة عنيزة الوطنية بالإضافة إلى التدريس في المعهد العلمي ثم انتقل إلى التدريس في كليتي الشريعة وأصول الدين بفرع جامع الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم حتى الآن. بالإضافة إلى عضوية هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

وللشيخ العثيمين نشاط كبير في الدعوة إلى الله –عز وجل– وتبصير المسلمين فقد عرفه الناس من خلال دروسه النافعة وخطبه الرائعة بالمسجد الكبير بعنيزة بالقصيم، وفي دروسه بالمسجد الحرام أيام الاعتكاف في شهر رمضان من كل عام، ومن خلال فتاويه الرصينة لجماهير المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها في موسم الحج. في الصحف والمجلات. في برنامج نور على الدرب بالإذاعة. في مراسلاته مع كثير من طلبة العلم والقراء. إلخ والتي تحمل ردا شافيا كافيا على الأسئلة التي ترد إليه يوميا.

تصانيفه في الاعتقاد:

وللشيخ محمد الصالح العثيمين عدد كبير من المؤلفات القيمة التي انتفع بها الناس في العقيدة وفي الفقه وأصوله وفي الوعظ والإرشاد والدعوة. والتي يدرس عدد كبير منها بوزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية.

ونذكر هنا منها ما يتعلق بالعقيدة:

1- فتح رب البرية بتلخيص الحموية.
2- نبذة في العقيدة الإسلامية.
3- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى[3].
4- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة[4].
5- عقيدة أهل السنة والجماعة[5].
6- شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية.
7- شرح الفتوى الحموية[6] لشيخ الإسلام ابن تيمية.
8- شرح القصيدة الميمية لابن القيم[7].
9- شرح القصيدة النونية لابن القيم[8].

10- شرح العقيدة الطحاوية[9].

11- شرح العقيدة السفارينية[10].

12- بالإضافة إلى فتاوى الشيخ في العقيدة والتي طبعت أكثر من مرة في ضمن كتب الفتاوى له وفي المجلات والصحف.

وفاته:

توفي الشيخ وهو يتلقى العلاج في مستشفى الملك فيصل التخصصي بعد عصر يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر شوال سنة 1421هـ، بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، فرحم الله الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وأسأله أن يحشره مع الشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً[11].

المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر، وبيان مذهب أهل السنة والجماعة فيه:

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقضاء والقدر:

أولاً: التعريف اللغوي للقضاء والقدر:

القدر لغة:

القَدَر: مصدر الفعل قَدِرَ يقدَرُ قَدْراً، وقَدَراً[12].

قال ابن فارس: "القاف، والدال، والراء، أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقدْر مبلغ كل شيء، يقال: قدْرُه كذا، أي مبلغه، وكذلك القَدَر، وقدرتُ الشيءَ أقدِرُه وأقدُره من التقدير"[13]. ويطلق القدر على الحكم والقضاء[14].

وقد ذكر الشيخ ابن عثيمين أن القدر يأتي بمعناه العام هو التقدير[15].

وللقدر إطلاقات كثيرة في القرآن[16]، منها: التضييق، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [الفجر: 16].

والتعظيم، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: 91].

ويأتي بمعنى الاستطاعة، قال تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 34]. وبمعنى التدبير، قال جل وعلا: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: 23].

وتحديد المقدار أو الزمان أو المكان،كقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ﴾ [سبأ: 18].

والتمهل والتروي، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر: 18].

والصنع بمقادير معينة، كما قال تعالى: ﴿قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان: 16].

القضاء لغة:

قال ابن فارس: "القاف، والضاد، والحرف المعتل- أصل يدل على إحكام أمر وإتقانه، وإنفاذه لجهته"[17].

ويطلق القضاء في اللغة على الحكم والصنع والحَتم والبيان[18]. وبمعنى الحكم جاء في قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه:72]، أي: اصنع واحكم وافعل ما شئت، وما وصلت إليه يدك[19].

وقد بين الشيخ ابن عثيمين أن القضاء لغة هو الحكم، وأنه أحد معانيه المشهورة[20].

وأكثر أئمَّةُ اللُّغةِ آلت أقوالُهم إلى أنَّه إتمامُ الشَّيءِ قولًا وفِعلًا، فقضاءُ الشَّيءِ: إحكامُه وإمضاؤُه والفراغُ منه، قال الزَّجَّاجُ: قضى في اللُّغةِ على ضُروبٍ كُلُّها ترجِعُ إلى معنى انقِطاعِ الشَّيءِ وتمامِه. يقال: قضى اللهُ أمرًا، أي: قَدَّره وأراد خَلْقَه[21].

وقد ورد لفظُ القَضاءِ ومشتقَّاتُه كثيرًا في القرآنِ الكريمِ، وكُلُّ معانيه ترجِعُ إلى الأصلِ السَّابقِ؛ فتارة يأتي بمعنى الأمر، ومنه قَولُه تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23].

أي: أمرَ سُبحانَه وتعالى بعبادتِه وَحْدَه لا شريكَ له[22].

وبمعنى الانهاء، ومنه قَولُه تعالى:﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ﴾ [الحجر:66]، أي: "قدَّمنا إليه وأنْهيْنا[23].

وبمعنى الحُكم، ومنه قَولُه تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:72]، أي: احكُمْ، وافعَلْ ما شئتَ[24].

وبمعنى الفراغِ، ومنه قَولُه تعالى:﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت:12]، أي: "ففرغ من خلقهن سَبْعَ سمواتٍ في يومين"[25]. وبمعنى الأداء، ومنه قَولُه تعالى:﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة:200]، أي: أدَّيتُموها وفرَغْتُم منها[26]، وهذا يدخُلُ في المعنى السَّابق. وبمعنى الإعلامِ، ومنه قَولُه تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:4]، أي: أعلَمْنا بني إسرائيلَ في الكتابِ الذي أُنزِلَ إليهم أنهم سيُفسِدون في الأرضِ مرَّتين[27]. وبمعنى الموتِ، ومنه قَولُه تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص:15]، أي: "قتَلَه مجهزاً"[28]. تلك هي أهَمُّ اشتقاقات معاني القَضاءِ في اللُّغةِ، وقد يكون هناك اشتقاقاتٌ أخرى.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للقدر والقضاء:

القضاء والقدر في الاصطلاح: هو تقدير الله تعالى الأشياء منذ القدم، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته سبحانه لذلك، ومشيئته له، ووقوعها على حسب ما قدرها، وخلقه لها[29].

ومن التعريفات: هو ما سبق به العلم وجرى به القلم، مما هو كائن إلى الأبد، وأنه – عز وجل – قدر مقادير الخلائق وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم – سبحانه وتعالى – أنها ستقع في أوقات معلومة عنده – تعالى –، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها[30].

والتعريف الأول أشمل من التعريف الثاني؛ لاشتماله مراتب القدر؛ وهي: العلم والكتابة والمشيئة والخلق. فيمكن أن يقال: هو علم الله بالأشياء، وكتابته، ومشيئته، وخلقه لها.

وعرف الشيخ محمد القدر بقوله: "تقدير الله تعالى للكائنات حسبما سبق علمه واقتضته حكمته"[31].

وقال أيضا: "تقدير الله تعالى لما كان وما يكون أزلا وأبدا"[32].

ونبه الشيخ – رحمه الله– على أن الإيمان بالقدر يتضمن علم الله تعالى بمقادير الأشياء وأحوالها، وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجده على نحو ما سبق في علمه[33].

وقد جاءت عبارات الأئمة متفقة المعنى في تعريف القدر وبيان حقيقته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية:"هو علم الله وكتابة ما طابق ذلك من مشيئته وخلقه"[34].

وقال ابن القيم: "والقدر عندهم – أي عند أهل الحق – قدرة الله وعلمه ومشيئته وخلقه"[35].

إلى غير ذلك من عبارات أهل العلم الواردة في هذا الباب[36].

والعلاقة بين القضاء والقدر متابينة وفي ذات الوقت مترادفة، متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن تفرقا؛ فهما كلمتان: إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا.

وقد ذهب الشيخ إلى التفرقة بين مدلولي القضاء والقدر، فقرر أن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن افترقا.

ووضح هذا بقوله: "فإذا قيل: هذا قدر الله فهو شامل للقضاء، وأما إذا ذكرا جميعا فلكل واحد منهما معنى. فالتقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه.

وأما القضاء: فهو ما قضى به الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير"[37].

وقد ذكر بعض أهل العلم أن القدر بمنزلة المعدِّ للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل[38].

والذي ذكره الشيخ هنا هو أحد الأوجه التي فُرِّقَ بها بين القضاء والقدر.

ومن أهل العلم من لم ير التفريق بينهما والله تعالى أعلم[39].

ومما ينبغي أن يذكر هنا أن القدر من حيث الإطلاق يأتي بمعنى القضاء، كما أشار إليه الشيخ ابن عثيمين حيث أفاد أن القدر يطلق على معنيين:

أ – التقدير، أي إرادة الله تعالى للشيء.

ب- المقدر، أي ما قدّره الله تعالى عز وجل، وهو الذي بمعنى القضاء، الذي سبق بيانه عند الكلام على العلاقة بينهما[40].

وإلى هذا يشير شيخ الإسلام ابن تيمية حيث ذكر أن القدر يراد به المفعول، وهو المقدور، ويطلق ويراد به المصدر أيضا وهو صفته سبحانه[41].

وجملة القول أن الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله– وافق بعض أهل العلم في التفريق بين القضاء والقدر في حال اجتماعهما، مع تقريرهم أن القضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر من حيث المعنى، والله أعلم[42].

المطلب الثاني: مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالقضاء والقدر:

ذكر الشيخ ابن عثيمين أن النزاع في القضاء والقدر ما زال بين الأمة قديماً وحديثاً[43]، وقد حصل ذلك في عهد النبي ﷺ فقد خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، فنهاهم عن ذلك، وأخبر أنه ما أهلك الذين من قبلكم إلا هذا الجدال– أي الخوض في القدر –[44].

وهذا استنكار منه ﷺ، حين أخبر بقوله: ما أهلك، أي من الهلاك والضياع والانحراف، "من كان قبلكم"، أي: من الأمم السابقة الهالكة، حين تنازعوا في هذا الأمر، أي: حين تحدثوا في أمر القدر واختلفوا فيه.

ومعنى هذا: أي ألا تتحدثوا في القدر، ولا تبحثوا فيه، ولا تتناقشوا فيه، ولا تختلفوا فيه حتى لا تهلكوا كما هلكت الأمم قبلكم، وهذا النهي في مجرد الجدال والاختلاف فيه، وأما المذاكرة والمناقشة في تعليم مسائل القدر وكيفية الإيمان الصحيح به؛ فليس داخلا في هذا النهي، بل هو من العلم المأمور بتعلمه وتعليمه.

ومعلوم أن الإيمان بالقضاء والقدر من أركان الإيمان الذي تظاهرت النصوص الشرعية في بيانه وتفصيل مسائله، إلا أن أهل البدع قد ضلوا في هذا الباب، فأخذوا ببعض النصوص، وفسروها كيفما شاءوا وأساءوا فهمها، فانحرفوا عن جادة الحق، لكن السلف الصالح تصدوا لهذه الضلالات والفتن كلها، وكلما ظهرت بدعة قابلها أئمة أهل السنة والجماعة بالسنة، فبينوا الاعتقاد الصحيح الواجب على العبد الإقرار به، القائم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وذلك أن قضاء الله وقدره من ربوبيته تعالى لخلقه، المتضمنة إفراده جل وعلا بالخلق والملك والتدبير. وهذا ما أشار إليه الشيخ محمد –رحمه الله–، فالإيمان بالقدر هو من ربوبية الله عز وجل، ولهذا قال الإمام أحمد: "القدر قدرة الله". لأنه من قدرته ومن عمومها بلا شك. وهو أيضاً سر الله المكتوم الذي لا يعلمه إلا الله، مكتوب في اللوح المحفوظ، ونحن لا نعلم بما قدره الله لنا أو علينا، أو بما قدره الله تعالى في مخلوقاته إلا بعد وقوعه أو الخبر الصادق عنه[45].

ولا شك أن عرض مجمل اعتقاد السلف في هذا الباب له أهمية كبرى، فإنه يتضمن أصول المسائل التي ذكرها أهل السنة والجماعة في باب القدر، وتتابعوا على ذلك، وما هذا إلا إشارة منهم إلى وجوب التمسك بها والوصية بحفظها قرنا بعد قرن إلى زماننا هذا[46]

ومن هؤلاء الأئمة الأعلام، الإمام سفيان بن سعيد الثوري –رحمه الله– فقد ذكر في معتقده: "يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ لَا يَنْفَعُكَ الَّذِي كَتَبْتَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَا شُعَيْبُ بْنَ حَرْبٍ وَاللَّهِ مَا قَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ مَا قَالَ اللَّهُ، وَلَا مَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَلَا مَا قَالَ النَّبِيُّونَ، وَلَا مَا قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَلَا مَا قَالَ أَهْلُ النَّارِ، وَلَا مَا قَالَ أَخُوهُمْ إِبْلِيسُ لَعَنَهُ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:23]. وقد أشار هنا إلى عدة مسائل متعلقة بالقدر، كالإيمان بالقدر خيره وشره وحلوه ومره، ومشيئة الله النافذة وقدرته، والرد على القدرية والتحذير منهم[47].

ومن الأئمة الإمام الشافعي –رحمه الله– بين في نثره ونظمه مسائل عدة في الإيمان بالقدر تتمثل فيما يلي: الإيمان بالقدر خيره وشره، مشيئة الله تعالى النافذة، مراتب القدر، خلق أفعال العباد، وأن العباد فاعلون بمشيئتهم، والله خالقهم وما يعملون، والرد على القدرية[48].

ثم جاء بعدهما إمام السنة في عصره؛ الإمام أحمد بن حنبل، حيث وضع أصول السنة التي يجب على المؤمن التمسك بها، وذكر ما نقل عمن سبق من مسائل الإيمان بالقدر، وزاد أمورا منها: الإيمان بالأحاديث الواردة في القدر، وأنه لا يقال لِمَ؟ ولا كيف؟ وإنما هو التصديق بها والإيمان بها، والنهي عن المخاصمة والجدال في باب القدر وغيره[49].

وممن برز أيضاً الإمام المحدث محمد بن إسماعيل البخاري، حيث ذكر أنه لقي أكثر من ألف شيخ، فما رأى واحدا منهم يختلف في أشياء، وذكر منها: الإيمان بالقدر خيره وشره، ومشيئة الله النافذة وقدرته، وخلق أفعال العباد[50].

وممن تمسك بمن سبقهم الإمام أبو عبد الله ابن بطة العكبري الحنبلي، حيث إنه توسع في كتابه الإبانة في ذكر مباحث القضاء والقدر[51].

وسار على درب هؤلاء الإمام البغوي، فقد تطرق إلى مباحث الإيمان بالقضاء والقدر في كتابه شرح السنة[52].

وكذلك من أعيان القرن السابع الشيخ ابن قدامة المقدسي، حيث بين كثيرا من مسائل القدر في كتابه لمعة الاعتقاد[53].

ومن هؤلاء الأعلام: شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم وغيرهما، فقد بينا منهج السلف الحق، وردوا شبه المبطلين في هذا الباب، وقد أشارا –رحمهما الله– إلى مجمل اعتقاد السلف في مصنفات كثيرة[54].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان: وهو أن الله خالق كل شيء، وربه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها، من أفعال العباد، وغير أفعال العباد، وأنه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئا إلا وهو قادر عليه، وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم، قدر آجالهم، وأرزاقهم ، وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون"[55].

وقد أحسن وأجاد في جمع مسائل الإيمان بالقضاء والقدر في عصرنا الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله تعالى– في دروسه وشروحه، وأجاب عن إشكالات كثيرة فيما يستجد من القضايا في هذا الباب، وهو بحمد الله تعالى موافق لما قرره أهل السنة والجماعة فيما حققه، وقد تعرض في هذا الباب لكثير من المسائل التي سبق التنويه بها عند عرض اعتقاد الأئمة على سبيل الإيجاز، وسوف أذكر نماذج من استدلالاته العقلية في القضاء والقدر في المبحث الثاني – بإذن الله–[56].

وهكذا كان أهل السنة والجماعة في شتى الأمصار، وفي كل الأعصار إلى عصرنا هذا يظهرون للناس المعتقد الحق، ويتصدون لكل منتحل مبتدع يريد إضلال الأمة عن المنهج القويم الذي بينه رسول الله ﷺ.

وقد جاءت أدلة المنقول والمعقول على بيان مراتب الإيمان بالقضاء والقدر التي يجب الإيمان بها، يقول ابن القيم في بيان أهمية هذه المراتب: "الباب العاشر

في مراتب القضاء والقدر التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر"[57].

ويوضح الشيخ ابن سعدي هذا بقوله في معرض شرحه لكلام ابن تيمية: "فذكر أنه لا يتم الإيمان بالقدر إلا بتحقيق هذه الأمور الأربعة التي يفتقر كل منها إلى البقية، وقد ارتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا"[58].

وهو الذي قرره وأكده الشيخ ابن عثيمين، حيث جعل هذه المراتب أركاناً للإيمان بالقضاء والقدر، يجب الإيمان بها كلها، ولا يتم الإيمان بالقدر إلا بتحقيقها[59].

وقد أفاض أهل العلم في بيان هذه المراتب وذكر أدلتها[60]، وهي على سبيل الاختصار:

1- علم الله بكل شيء.
2- الكتابة في اللوح المحفوظ.
3- مشيئة الله النافذة.
4- إيجاد الله لجميع المخلوقات[61].

وكان -رحمه الله- كثيرا ما يركز في كلامه عن القدر الكلام على هذه المسائل التي انحرف الناس فيها، وهي على ما يأتي:

- ما يتعلق بالله تعالى، كمراتب القدر الأربعة.
- ما يتعلق بالعبد، وأن له قدرة ومشيئة، والله خلقه وما يعمل.

ثم يتطرق بعد ذلك إلى مسائل متعلقة بما سبق ومنها: قضاء الله والرضا به، إلى غير ذلك من القضايا بصورة نماذج استدلالية عقلية، إن شاء الله تعالى[62].

المبحث الثاني: نماذج من الاستدلال بالدليل العقلي عند الشيخ ابن عثيمين في الإيمان بالقضاء والقدر:

المطلب الأول: الاستدلال العقلي في مراتب القدر:

المرتبة الأولى: العلم:

وهي الإيمان بأن الله تعالى عليم بكل شيء، وعلى كل شيء شهيد، فما من شيء حادث في السماء والأرض، وما من شيء يحدث فيهما مستقبلا إلا وعند الله علمه، لا يخفى عليه شيء من دقيقه وجليله، فعلمه جل في علاه شامل ما كان وما سيكون ومالم يكن ولو كان كيف سيكون.

وقد جاءت الأدلة النقلية والعقلية لبيان هذه المرتبة؛ فمن الأدلة النقلية، قوله جل وعلا: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام:59]. وغيرها من الآيات الدالة على علم الله تعالى بكل شيء جملة وتفصيلا.

ومن الأدلة العقلية ما ذكره الشيخ- رحمه الله- بقوله: "فإن من المعلوم بالعقل أن الله تعالى هو الخالق، وأن ما سواه مخلوق، ولا بد عقلا أن يكون الخالق عالما بمخلوقاته، وقد أشار الله تعالى إلى ذلك بقوله: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:14]"[63].

وهذا استدلال عقلي واضح أشار إليه الشيخ.

إلى جانب هذا فقد ذكر أهل العلم أن إجماع الرسل واتفاق الصحابة ومن تبعهم من الأمة دال على هذه المرتبة[64].

وبالجملة فالكتاب والسنة والإجماع والمعقول كل ذلك يدل على أن الله تعالى عالم بكل شيء، وبما الخلق عالمون بعلمه الأزلي[65].

المرتبة الثانية: الكتابة:

وهي الإيمان بأن الله تعالى كتب مقادير كل شيء قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، كتبها في اللوح المحفوظ إلى يوم القيامة.

قال الشيخ ابن عثيمين: "مرتبة الكتابة، وهي أن الله كتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة، وهذه المرتبة هي مرتبة التقدير، والتقادير خمسة أنواع"[66].

والأدلة على هذه المرتبة كثيرة، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:70]. وقوله ﷻ:

(كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)[67].

والذي قرره الشيخ ابن عثيمين من أنواع التقادير[68].

قد قرره قبله أهل العلم أن لله تعالى تقادير متنوعة يفصل بعضها بعضا، وجعلوها راجعة إلى المرتبتين السابقتين[69].

أولا: التقدير العام:

وهو المكتوب في اللوح المحفوظ الذي كان قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة[70].

ومن المسائل التي تكلم عليها الشيخ محمد عند تعرضه لأنواع التقادير كتابة القرآن في اللوح المحفوظ، فإنه حكى فيه قولين: أنه مكتوب كله بالآيات والحروف، وأن المكتوب في اللوح ذكره، وأنه سينزل على محمد ﷺ، مع توجيهه لكل قول ومأخذه[71].

فعن ابن عباس: "في اللوح المحفوظ الذي عندنا"[72].

وقال مقاتل: "يقول: إن نسخته في أصل الكتاب، وهو اللوح المحفوظ"[73].

وقال قتادة: "أم الكتاب، أصل الكتاب وجملته"[74].

وهذا ما صرح به أهل العلم؛ قال الطبري: "فالصواب من القول عندنا أنه كلام الله غير مخلوق، كيف كتب وحيث تلي، وفي أي موضع قرئ في السماء وجد أو في الأرض حيث حفظ، في اللوح المحفوظ كان مكتوبا، أو في ألواح صبيان الكتاتيب مرسوما، في حَجَر نُقش، أو في ورَق خُطّ"[75].

وقال ابن القيم: "والقرآن كتبه الله في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض ... وقد دل القرآن على أن الرب تبارك وتعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله، وما يقوله، فكتب في اللوح أفعاله وكلامه، فـ "تبت يدا أبي لهب" في اللوح المحفوظ قبل وجود أبي لهب.

ثم ختم كلامه بقوله: فالرب سبحانه وتعالى كتب ما يقوله وما يفعله، وما يكون بقوله وفعله، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته وآثارها"[76].

والحق أن الإيمان بالقضاء والقدر بمراتبه ومسائله هو المحك الحقيقي لمدى الإيمان بالله تعالى على الوجه الصحيح، فلا تجد الشكوك والشبهات إلى نفس المؤمن سبيلاً، وهذا ولا شك أكبر دليل على أهمية الإيمان به من بين بقية أركان الإيمان الستة.

وأن العقل لا يمكنه الاستقلال بمعرفة القدر وأمور الغيب، فالقدر سر الله في خلقه فما كشفه الله لنا في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ آمنا به، وما سكت عنه ربنا آمنا به وبعدله التام وحكمته البالغة، وأنه سبحانه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، والله تعالى أعلم.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا موافقة الشيخ ابن عثيمين لما قرره قبله أهل العلم في هذه المسألة.

ثانيا: التقدير حين أخذ الميثاق قبل الخلق:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف:172].

وقد سئل عمر رضي الله عنه عن هذه الآية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها فقال: **(إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ)**[77].

ثالثا: التقدير العمري:

وهو الذي يكتب على الإنسان وهو في بطن أمه، ويكون معه تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله، كما أخبر رسول الله ﷺ فقال: **(إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ، وَأَجَلُهُ، وَرِزْقُهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ)**[78][79].

رابعا: التقدير الحولي:

وهو الذي يكتب عند كل حول، ويكون في ليلة القدر،

فإن ليلة القدر يكتب فيها ما يكون في السنة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان:3-4].

وقد ورد عن كثير من السلف أن ليلة القدر هي ليلة الحكم والتقدير[80].

وقد استدل الشيخ محمد بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، وذلك على القول بأن المراد بالقدر هنا الشرف، ويراد به أيضاً التقدير، وأن سياق الآية يشمل المعنين، فليلة القدر لا شك أنها ذات قدر عظيم، وشرف كبير، وأنه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة من الإحياء والإماتة والأرزاق وغير ذلك[81].

خامسا: التقدير اليومي:

واستدل له الشيخ محمد بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 29]، فقال: "فهو كل يوم يُغني فقيرًا، ويُفقر غنيًّا، ويُوجد معدومًا، ويُعدم موجوداً، ويبسط الرزق، ويقدره وغير ذلك"[82].

وهذا المعنى الذي ذكره الشيخ -رحمه الله- ورد عن السلف، فعن مجاهد وعبيد بن عمير، وقتادة وغيرهم: "من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق ويمنع، وينصر ويعز ويعدل، ويفك عانيا، ويشفي مريضا، ويجيب داعيا، ويعطي سائلا، ويتوب على قوم، ويكشف كربا، ويغفر ذنبا، ويضع أقواما ويرفع آخرين"، دخل كلام بعضهم في بعض[83].

وأختم بما قرره الشيخ في هذه المسألة، حيث يقول: "فالتقديرات خمسة: يومي، وحولي، وعمري، عند تعلق النفس بالبدن وعند تخليقه، وتقدير قبل وجود ابن آدم بعد خلق السماوات والأرض، وتقدير قبل خلق السماوات والأرض"[84]. وهو المقرر عند أهل العلم والوارد عن السلف الصالح.

وخلاصة القول أن هذا أمر قد كتب، كل أعمالنا مكتوبة في اللوح المحفوظ، ما سنعمله غدا وبعد غد، بل مكتوب في اللوح المحفوظ متى سنموت كيف سنموت بحادث سيارة بمصيبة بعلة بمرض إلى غيره، وأين سنموت ومكتوب في اللوح المحفوظ كم سيحصل لنا من الأموال إلى غيره، كل شيء قد قدره الله وكتبه، سواء عرفنا هذه التقديرات الخمسة أم لم نعرفها، فما كتب في اللوح المحفوظ لا يغير أبدا، ولن يخرج الإنسان عما كتب في اللوح المحفوظ أبدا.

ومعرفة هذه التقديرات الخمسة تزيد الإنسان معرفة بربه تعالى، ويترتب على هذه المعرفة زيادة يقين بالله، وبما يجب له من صفات الجلال والكمال، وذلك لأن القدر فيه من التساؤلات والاستفهامات الكثيرة لمن أطلق لعقله المحدود العنان فيها؛ لعجز العقل عن فهمها وإدراكها، فيجب فيها التسليم بما جاء في الكتاب والسنة.

المرتبة الثالثة: المشيئة:

أن يؤمن العبد بأن مشيئة الله نافذة في كل شيء، سواء كان مما يتعلق بفعله أو يتعلق بأفعال المخلوقين، وأن قدرته شاملة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾[فاطر: 44]، فيجب أن نؤمن بهذا، وما وجد موجود ولا عدم معدوم في السماوات والأرض إلا بمشيئة الله عز وجل[85].

والأدلة على ذلك كثيرة، منها: قول الله جل وعلا: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: 27] وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[الأنعام: 112]، وقال جل وعلا: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: 28-29][86].

ومن الاستدلالات العقلية في هذه المسألة ما ذكره الشيخ محمد- رحمه الله-: "أن يقال: هل الخلق ملك لله؟ فالجواب: نعم، وهل يمكن أن يكون في ملك الله ما لا يريد[87]؟ الجواب: لا يمكن، فما دام الشيء في ملكه فلن يكون في ملكه ما لا يريد، إذن فكل ما في ملكه فهو بإرادته وبمشيئته، ولا يكون في ملكه ما لا

يشاء أبداً، إذ لو كان في ملكه ما لا يشاء لكان ملكه ناقصا، وكان في ملكه ما يقع بدون اختياره وبدون علمه"[88].

ولا شك أن هذا لا يجوز في جناب الله، فمن ربوبيته أنه يفعل ما يريد وما يشاء في ملكه، وما لا يشاء لا يكون، وإلا فملكه ناقص جل وعلا، وهذه لا يجوز في حق الله، والله أعلم.

وحكي الاجماع في هذه المرتبة، يقول الشيخ ابن عثيمين: "إجماع المسلمين على هذا في الجملة، فكلهم يقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"[89].

يقول ابن القيم –رحمه الله–: "هذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة المعقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتض على الحقيقة إلا مشيئة الله وحده، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"[90].

ومجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئا إلا وهو قادر عليه[91]، وأنه كل يوم هو في شأن يفعل ما يشاء، وأنه على كل شيء قدير، ونثبت لله سبحانه القدرة التامة كما أثبتنا له المشيئة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: 20][92].

المرتبة الرابعة: الخلق:

وهي الإيمان بأن الله تعالى خالق كل شيء، فنؤمن بعموم خلق الله تعالى لكل شيء[93]، والأدلة على هذه المرتبة كثيرة، منها:

قول الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: 101]، وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ [الفرقان: 2]، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: 62].

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن كل شيء مخلوق لله تعالى أو بعبارة أصح: كل شيء من المخلوقات فهو مخلوق، فكل ما في السماوات فإن الله تعالى خالقه، لا خالق له إلا الله تبارك وتعالى، حتى فعل الإنسان فإنه مخلوق لله تعالى.

ومن نماذج استدلاله العقلي في هذه المسألة، يقول– رحمه الله–: "وهذه المراتب الأربع المتقدمة يجب أن تثبت لله عز وجل، وهذا لا ينافى أن يضاف الفعل إلى فاعله من ذوي الإرادة.

كما نقول النار تحرق والذي خلق الإحراق فيها هو الله تعالى بلا شك فليست محرقة بطبيعتها بل هي محرقة بكون الله تعالى جعلها محرقة ولهذا لم تكن النار التي ألقي فيها إبراهيم محرقة؛ لأن الله قال لها ﴿كُونِي بَرْداً وَسَلاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: 69]، فكانت بردا وسلاما على إبراهيم فالنار بذاتها لا تحرق، ولكن الله تعالى خلق فيها قوة الإحراق وقوة الإحراق هي في مقابل فعل العباد كإرادة العبد وقدرته فبالإرادة والقدرة يكون الفعل وبالمادة المحرقة في النار يكون الإحراق فلا فرق بين هذا وهذا ولكن العبد لما كان له إرادة وشعور واختيار وعمل صار الفعل ينسب إليه حقيقة وحكما وصار مؤاخذا بالمخالفة معاقبا عليها لأنه يفعل باختيار ويدع باختيار"[94]

وبهذا ثبت بالنقل والعقل مرتبة الخلق[95]، وإن كان أهل العلم قد أفاضوا في ذكر الأدلة عليها وتوسعوا في ذلك[96].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى– مبيناً مذهب السلف في هذا الباب: " أن يعلم الإنسان أن مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان: وهو أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة

بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد، وأنه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه؛ بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئا إلا وهو قادر عليه، وأنه سبحانه يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم: قدر آجالهم وأرزاقهم وأعمالهم، وكتب ذلك وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء وقدرته على كل شيء، ومشيئته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون"[97].

وما قرره الشيخ ابن عثيمين موافقا لما قرره ابن تيمية– رحمهما الله– وهو لب ما سطره أهل السنة والجماعة من قبلهم في هذا الباب: من أن الله تعالى قدر الأمور قبل خلق السماوات والأرض، وكتبها في اللوح، المحفوظ، وأن ما شاء الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يخرج شيءٌ من ملكه، وأنه خالق كل شيء من أعيان المخلوقات وصفاتهم، وأن أفعال العباد أيضا مخلوقة لله تعالى، وهو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، والله أعلم.

المطلب الثاني: الاستدلال العقلي في مسألة خلق أفعال العباد:

أردت هنا بيان موقف الشيخ محمد في هذه المسألة، وهل هو موافق لمذهب أهل السنة والجماعة؟ مع إيراد نماذج من الاستدلال العقلي لهذه المسألة.

يقول الشيخ –رحمه الله– مبيناً مجمل اعتقاد السلف في أفعال العباد: "فآمنوا بقضاء الله وقدره، وبأن للعبد اختيارا وقدرة، فكل ما في الكون من حركة أو سكون أو وجود أو عدم فإنه كائن بعلم الله تعالى ومشيئته، وكل ما في الكون فمخلوق لله تعالى، لا خالق إلا الله ولا مدبر للخلق إلا الله، وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، ولكن مشيئته مربوطة بمشيئة الله تعالى"[98].

ولا شك أن العباد وأفعالهم وأوصافهم لا تخرج عن كونها مخلوقة لله تبارك وتعالى، فإن الله جل وعلا علم ما سيخلقه من عباده، وعلم ما هم فاعلون، وكتب كل ذلك في اللوح المحفوظ، وخلقهم كما شاء، ولا راد لقضائه، فيجب أن نؤمن بالقدر وبأن الله خالق لأفعال العباد.

والعبد فاعل حقيقة، فهو المباشر لفعله حقيقة، والله خالق فعله حقيقة، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعبد قدرة على عمله، وله إرادة، والله خالقه وخالق قدرته وإرادته، كما قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[الصافات: 96].

وهذه عقيدة أهل السنة والجماعة، وخالفهم في ذلك القدرية[99] من المعتزلة[100] وغيرهم الذين قالوا: إن العباد فاعلون حقيقة، والله لم يخلق أفعالهم، وخالفت الجبرية[101] من الجهمية[102] في ذلك، فزعموا أن الله خالق أفعالهم، وليسوا فاعلين حقيقة، إنما أضيف الفعل إليهم من باب التجوز، وهذا القول يؤدي إلى القول بوحدة الوجود[103]، وأن الخلق هو الله، فالعباد منهم السارق والزاني.. فحاشا أن تكون الأفعال منسوبة إلى الله، وله لوازم باطلة أخرى[104].

قال الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله– في معرض حديثه عن مراتب القدر: "وهذه المراتب الأربع شاملة لما يكون من الله تعالى نفسه، ولما يكون من العباد فكل ما يقوم به العباد من أقوال أو أفعال أو ترك فهي معلومة لله تعالى مكتوبة عنده، والله قد شاءها، وخلقها[105]، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات: 96].

وقد أشار الشيخ ابن عثيمين إلى إمكان حمل (ما) في الآية على أنها مصدرية، وتقدير الكلام: خلقكم وعملكم، فالآية إذا نص في أن عمل الإنسان مخلوق لله تعالى[106].

وقال: "إذ المعمول كان بعمل الإنسان، فالإنسان هو الذي باشر العمل في المعمول، فإذا كان المعمول

مخلوقا لله تعالى وهو فعل العبد لزم أن يكون فعل العبد مخلوقا"[107]، وهذا استدلال عقلي أيضاً، إذا كان المعمول مخلوقا وهو ما قام العبد بفعله يلزم من ذلك أن يكون فعل العبد مخلوقا.

لا شك أن فعل الإنسان مخلوق لله عز وجل، ومعلوم أن الفعل وصف الفاعل، الفعل حركة الإنسان كالقيام أو الأكل .. أو سكونه أو ما أشبه ذلك، هذا الفعل سواء الأكل أو القيام أو السكون وصف الفاعل، والوصف تابع للموصوف، فكما أن الإنسان بذاته مخلوق فأفعاله مخلوقة، لأن الصفة تابعة للموصوف، وبهذا يتبين لنا هنا الدليل العقلي في كون المعمول مخلوقا لله، فإذا كان المعمول مخلوقا، وهو ما قام العبد بفعله، يلزم من ذلك أن يكون فعل العبد مخلوقاً.

ويقول: "إن فعل العبد كائن بقدر الله تعالى وباختيار العبد"[108].

وقد استدل شيخ الإسلام ابن تيمية على أن الله خلق أفعال العباد من وجه آخر، فيقال: إذا كان خالقا لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذي أحدثوه فيها فإنها إنما صارت أوثانا بذلك التأليف، وإلا فهي بدون ذلك ليست معمولة لهم، وإذا كان خالقا للتأليف، كان خالقا لأفعالهم.

والمقصود أن لفظ "الفعل والعمل والصنع أنواع" وذلك كلفظ "البناء والخياطة والنجارة" تقع على نفس مسمى المصدر وعلى المفعول.

والمقصود هنا أن القائل إذا قال هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد؛ فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وبصريح العقل ولكن من قال هي فعل الله وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق[109].

وباستدلال عقلي آخر، فإن أفعالنا ناشئة عن إرادة جازمة وقدرة تامة وهذان الوصفان في أنفسنا، وأنفسنا مخلوقة لله تعالى فتبين بذلك أن خالق الأصل خالق الفرع[110].

وسيتضح لنا هذا الاستدلال العقلي أكثر مع هذا المثال الذي ذكره الشيخ ابن عثيمين– رحمه الله– حيث يقول: " أمامك حجر زنته عشرون كيلو، فقلت لك: احمل هذا الحجر، فقلت: لا أريد حمله، فهنا انعدمت إرادتك على حمل الحجر، قلت لك ثانية: احمل هذا الحجر، فقلت: نعم سمعا وطاعة، ثم أردت أن تحمله فعجزت عن حمله، فهذا أنت لم تحمله لعدم القدرة، قلت لك ثالثة: احمل هذا الحجر فقلت: سمعا وطاعة وحملته فوق رأسك فهنا حملته لقدرتك وإرادتك"[111].

وهذا دليل عقلي يبين لنا أن أفعالنا كلها التي نفعلها ناشئة عن إرادة جازمة، وقدرة تامة، والله هو خالق هذه القدرة والإرادة، فلو أن الله جعلك مشلولا ما قدرت، ولو صرف همتك عن الفعل ما فعلت . ولهذا قيل لأعرابي: بم عرفت ربك؟ قال: بنقض العزائم، وصرف الهمم. فأحيانا يكون الإنسان عنده عزيمة أكيدة على الشيء، ثم تنتقض عزيمته بدون أي سبب، وأحيانا يخرج الإنسان يريد الذهاب لأي مكان، ثم ينصرف ولا يذهب بدون أي سبب، لكن الله – عز وجل – يلقي في قلبه انصراف الهمة فيرجع.

لهذا نقول: إن أفعال الإنسان مخلوقة لله، لأنها ناشئة عن إرادة جازمة، وقدرة تامة، وخالق هذه الإرادة، والقدرة هو الله – سبحانه وتعالى–.

ووجه كون الله هو الخالق لهذه الإرادة والقدرة؛ لأن الإرادة والقدرة وصفان للمريد والقادر خالقه هو الله، وخالق الموصوف خالق للوصف، وبهذا اتضح الأمر وانجلى بأن أفعال الإنسان مخلوقة لله – عز وجل[112].

وخلاصة القول فإن الله تعالى خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وعلى ذلك دلت الدلائل الكثيرة السمعية والعقلية، وهو متفق عليه بين سلف الأمة وأئمتها[113]، وهو ما قرره الشيخ ابن عثيمين أن السلف مع قولهم بخلق أفعال العباد فإنهم يقولون إن

للعبد مشيئة في أفعاله الاختيارية، وقدرة عليها.

المطلب الثالث: الاستدلال العقلي في بيان نوعي الإرادة الربانية، والفرق بينهما:

بين الشيخ ابن عثيمين أن الإرادة تنقسم إلى قسمين: إرادة كونية، وإرادة شرعية.

أولاً: الإرادة الكونية: فهي بمعنى المشيئة، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: 34]، وقوله عز من قائل: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: 27].

ثانيا: وأما الإرادة الشرعية: فتكون بمعنى المحبة، ومن ذلك قول الله جل وعلا: ﴿**وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ**﴾ [النساء: 27][114].

وقد فرق قبله أهل السنة والجماعة بين المشيئة والإرادة وبين المحبة، وأبدع الشيخ ابن عثيمين في بيان الفرق بينهما، فالمشيئة: قال الشيخ مبينا معنى المشيئة: "المشيئة تتعلق بالأمور الكونية سواء كانت محبوبة أو مكروهة له، أي أن الله تعالى قد يشاء الشيء وهو لا يحبه، وقد يشاء الشيء وهو يحبه"[115].

لقد تعرض الشيخ ابن عثيمين إلى ذكر جملة من النصوص الواردة في مشيئة الله النافذة، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، قال الله جل وعلا: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: 27].

وأما الإرادة، فورودها في نصوص القرآن والسنة كثير جداً، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البرج: 16]، وقال جل وعلا: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185].

وزاد الشيخ ابن عثيمين فوارق أخرى بين الإرادتين، من حيث الموجب، ومن حيث المتعلق، فقال:

ففي المتعَلَّق: الإرادة الكونية تتعلق بما وقع سواء أحبه أو كرهه، والإرادة الشرعية تتعلق بما أحبه سواء وقع أو لم يقع.

وفي موجَبِهما: الإرادة الكونية يتعين فيها وقوع المراد، والإرادة الشرعية لا يتعين فيها وقوع المراد[116].

فالإرادتان الشرعية والكونية قد تتفقان في حادث واحد مثل إيمان أبي بكر رضي الله عنه، فهذا مراد لله شرعا وكونا، وقد تكون الإرادة الكونية دون الشرعية مثل كفر أبي جهل وأبي لهب؛ لأن الله يبغض الكفر، وكل ما وقع مما يبغضه الله فهو مراد بالإرادة الكونية[117].

وكذلك تكون الإرادة الشرعية دون الكونية في مثل إيمان فرعون، فهو مراد لله شرعا؛ لأن الله أرسل إليه موسى عليه السلام، ودعاه، لكن الله لم يرده كونا فلذلك لم يقع، ولم يؤمن فرعون[118].

وإنما قسم العلماء الإرادة؛ لئلا يقال: إن الذي يكرهه الله لا يريده، كما قال بذلك المعتزلة، فيقال: إن أردتم لا يريده شرعا فحق، وإن أردتم لا يريده قدرا فباطل[119].

على كل حال إرادة الله نوعان: كونية، وشرعية، والفرق بينهما: أن الكونية يلزم فيها وقوع المراد، ولا يلزم أن يكون محبوبا لله، فإذا أراد شيئا قال له: كن فيكون.

وأما الشرعية: فإنه لا يلزم فيها وقوع المراد، ويلزم أن يكون محبوبا لله، والإرادة الشرعية بمعنى المحبة، والكونية بمعنى المشيئة.

وقد ضرب لنا الشيخ ابن عثيمين مثالا عقلياً على هذا، فقال: "فإذا قال قائل: كيف يريد الله تعالى كونا ما لا يحبه، بمعنى :كيف يريد الكفر أو الفسق أو العصيان وهو لا يحبه؟!

فالجواب :أن هذا محبوب إلى الله من وجه مكروه إليه من وجه آخر، فهو محبوب إليه لما يتضمنه من المصالح العظيمة، مكروه إليه؛ لأنه معصية.

ولا مانع من أن يكون الشيء محبوبا مكروها باعتبارين، فها هو الرجل يقدم طفله الذي هو فلذة كبده وثمرة فؤاده، يقدمه إلى الطبيب ليشق جلده ويخرج المادة المؤذية فيه، ولو أتى أحد من الناس يريد أن يشقه بظفره وليس بالمشرط، لقاتله، لكن هو

يذهب إلى الطبيب ليشقه، وهو ينظر إليه، وهو فرح مسرور، يذهب به إلى الطبيب ليحمي الحديد على النار حتى تلتهب حمراء، ثم يأخذها ويكوي بها ابنه، وهو راض بذلك، لماذا يرضى بذلك وهو ألم للابن؟ لأنه مراد لغيره للمصلحة العظيمة التي تترتب على ذلك"[120]. وهذا استدلال عقلي بين، لا يختلف فيه اثنان.

على كل حال كل واحد منا يدرك تماماً أن الدواء مر، لكنه يصبر على مرارته من أجل الشفاء، فلماذا يرضى بأخذ الدواء وهو مر؛ لأنه مراد لغيره للمصلحة العظيمة التي ترتب على ذلك وهو الشفاء.

ونستفيد من معرفة نوعي الإرادة؛ لنعلق خوفنا ورجاءنا بالله، لأن كل شيء بإرادته، ونفعل ما يريده شرعاً؛ لأنه مراد لله شرعاً ومحبوب إليه، ويقوي عزمنا على فعله، فالله قد يريد ما لا يحبه كوناً، كالكفر والمعاصي؛ لما يتضمنه من المصالح العظيمة، فالإرادة الكونية هي المشيئة وتقع فيما يحب ولا يحب، وأما الإرادة الشرعية فهي المحبة وقد تقع ولا تقع.

المطلب الرابع: نماذج من الاستدلال العقلي في إثبات المشيئة والاختيار للعبد:

جاءت النصوص الشرعية بإثبات المشيئة للعبد، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ [المزمل: 19]. وقال جل ذكره: ﴿منكم مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: 152]. ولو لم يكن له اختيار وقدرة، لكان ذلك الأمر من التكليف بما لا يطاق، وهو أمر تأباه حكمة الله تعالى ورحمته وخبره الصادق، قال تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 86]، وقال جل وعلا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: 16].

قال جل وعلا: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: 32]، ولولا أن الفعل يقع بإرادة العبد واختياره، لكان مدح المحسن عبثا وعقوبة المسيء ظلما، والله تعالى منزه عن العبث والظلم.

ومن استدلالاته العقلية، أن كل فاعل يحسن أن يفعل الشيء ويتركه بدون أي شعور بإكراه، فهو يقوم ويقعد ويدخل ويخرج، ولا يشعر بأن أحداً يكرهه على ذلك، بل يفرق تفريقا واقعيا بين أن يفعل الشيء باختياره، وبين أن يكرهه عليه مكره، وكذلك فرق الشرع بينهما تفريقا حكميا فلم يؤاخذ الفاعل بما فعله مكرها عليه فيما يتعلق بحق الله تعالى[121]. فالإنسان إذا أراد أن يذهب إلى السوق يستطيع الذهاب، وإذا لم يرد لا يذهب باختياره دون أن يكرهه أحد على الذهاب، ويدرك ذلك تماماً، فهو الذي يختار وهو الفاعل الحقيقي وله مشيئة ثابتة، وهذا لا ينكره عاقل، فهو يأكل ويشرب ويسافر ويصوم ويفطر ويصلي وينام، يفعل ما يشاء باختياره بعد مشيئة الله ولا شك في ذلك، فهو حقيقة يحسن أن يفعل الشيء ويتركه بدون أي شعور بإكراه، ويستثنى من ذلك أيضاً من هو غير أهل للفعل كالمجنون والصبي والمريض..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "اعلم أن العبد فاعل على الحقيقة، وله مشيئة ثابتة، وله إرادة جازمة، وقوة صالحة، وقد نطق القرآن بإثبات مشيئة العباد في غير ما آية، كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[التكوير: 28-29]، ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ [المزمل: 19]"[122]. وفي الآية الأولى رد على الجبرية والقدرية معاً، فقوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ رد على الجبرية، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ رد على القدرية[123].

وقال أيضا: "ومشيئة العبد للخير والشر موجودة فإن العبد له مشيئة الخير والشر، وله قدرة على هذا وهذا، وهو العامل لهذا وهذا، والله خالق ذلك كله وربه ومليكه لا خالق غيره، ولا رب سواه"[124].

ومن خلال ما سبق تبين لنا توافق الشيخين في هذه المسألة، وشدة تمسكهما بمذهب السلف، إضافة إلى ما سبق فإن الشيخ ابن عثيمين أبان عن معتقد

السلف وهو أنهم مع قولهم بأن للعبد مشيئة وإرادة إلا أنها واقعة بمشيئة الله وإرادته –كما سبق–، قال رحمه الله: "وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، لكن مشيئته مربوطة بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: 28–29]"[125].

المطلب الخامس: الاستدلال العقلي في الأخذ بالأسباب المشروعة التي لا تنافي الإيمان بالقدر:

يقول الشيخ ابن عثيمين: "ولا تقل: إن الرزق مكتوب محدود، ولن أفعل الأسباب التي توصل إليه فإن هذا من العجز والكياسة والحزم أن تسعى لرزقك ولما ينفعك في دينك ودنياك"[126]، وقد أمر الله جل وعلا عباده بالأخذ بالأسباب المشروعة في آيات كثيرة، منها؛ قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُور﴾ [الملك: 15]

وجاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: **(احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ)**[127].

وفي الحديث إشارة إلى النهي عن العجز الذي هو الاتكال على القدر، والحرص على العمل، وفيه إرشاد النبي ﷺ للأمة إلى أمرين مهمين: الإيمان بالقدر، واتباع الأسباب التي توصل إلى خيره، وتحجز عن شره.

وكما أن الرزق مكتوب مقدر بأسبابه، فكذلك الزواج مكتوب مقدر، وقد كتب لكل من الزوجين أن يكون زوج الآخر بعينه، ومن الأسباب أيضاً تقوى الله، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: 2–3].

ويقرر ابن القيم أن الأخذ بالأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر، فيقول: "والقرآن مملوء من ترتيب الأحكام الكونية والشرعية والثواب والعقاب على الأسباب بطرق متنوعة"[128].

ومن جهة أخرى وباستدلال عقلي يستنكر الشيخ– رحمه الله– سعي بعض البشر وأخذهم بالأسباب في أمورهم الدنيوية، كطلب الرزق وغيره، وزهدهم في طلب الآخرة، حيث يقول: "فهذا الرزق أيضا مكتوب كما أن العمل من صالح أو سيئ مكتوب، فما بالك تذهب يمينا وشمالا وتجوب الأرض والفيافي؛ طلبا لرزق الدنيا، ولا تعمل عملا صالحا لطلب رزق الآخرة، والفوز بدار النعيم؟! إن البابين واحد ليس بينهما فرق، فكما أنك تسعى لرزقك، وتسعى لحياتك وامتداد أجلك، فإذا مرضت بمرض ذهبت إلى أقطار الدنيا تريد الطبيب الماهر الذي يداوي مرضك، ومع ذلك فإن لك ما قدر من الأجل لا يزيد ولا ينقص، ولست تعتمد على هذا وتقول: أبقى في بيتي مريضا طريحا وإن قدر الله لي أن يمتد الأجل امتد، بل نجدك تسعى بكل ما تستطيع من قوة وبحث لتبحث عن الطبيب الذي ترى أنه أقرب الناس أن يقدر الله الشفاء على يديه، فلماذا لا يكون عملك في طريق الآخرة، وفي العمل الصالح كطريقك فيما تعمل للدنيا؟!"[129].

والمقصود أن القدر يجري على العباد بالأسباب، وأن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدر عليه، ومكن منه، وهيّء له، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في اللوح المحفوظ، وهذا كما إذا قدر له أن يرزق الولد لم ينل ذلك إلا بالنكاح والوطء، وإذا قدّر الشبع والري فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل والشرب، كما أن العمل والرزق لايكون إلا بعد وجود العامل ولايصير رزقا إلا بعد وجود المرتزق، فعلى العبد أن يجتهد في الطاعة وأخذ الأسباب الشرعية كما يسعى في أمور دنياه، وإلا فمن عطل العمل اتكالا على القدر السابق فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة والمعاش وسائر أسبابه اتكالا على ما قدر له[130].

وكذلك من ترك الدعاء أو الاستعانة والتوكل ناظراً إلى القدر فقد غلط، بل هو جاهل ضال، ويشهد على ذلك قول النبي ﷺ: **(الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ**

الْمُـؤْمِنِ الضَّـعِيفِ، وَفِـي كُـلٍّ خَيْـرٌ، احْـرِصْ عَلَـى مَـا يَنْفَعُكَ، وَاسْـتَعِنْ بِـاللَّهِ وَلَا تَعْجِـزْ، وَإِنْ أَصَـابَكَ شَـيْءٌ فَـلَا تَقُلْ: لَـوْ أَنِّـي فَعَلْـتُ كَـانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ. فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)[131] [132].

وحذر– رحمه الله– من الالتفات الى الأسباب بمفردها مطلقا، وأن ذلك يفضي بالعبد إلى الشرك، كما أن عدم الالتفات إليها مطلقا قدح في الشرع، بل لها تأثير، وأن هذا التأثير إنما هو بإذن الله، فهو خالق السبب والمسبب، والأسباب قد يكون لها موانع؛ فقد توجد الأسباب، ولكن توجد موانع أقوى، فالنار لم تحرق إبراهيم عليه السلام، مع أنها سبب للإحراق، لوجود مانع؛ وهو قول الله تعالى لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء:69]. كما أن الله تبارك وتعالى رتب الآثار على أسبابها، وأمر بتحصيل الأسباب الشرعية والقدرية، فالواجب على العبد أن يعلم ذلك[133]. ففعل الأسباب من قدر الله، وترك العمل من قدر الله، وعدم تأثير الأسباب من قدر الله، فكل شيء من قدر الله[134].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– أن من قال: أنا أدعو ولا أسأل الله اتكالا على القدر، كان مخطئا، فالله جعل الدعاء من الأسباب التي ينال بها مغفرته ورحمته وهداه[135].

ومن خلال ما سبق تبين لنا تقرير الشيخ ابن عثيمين لمذهب أهل السنة في هذا الباب، وأنه ينبغي الجمع بين الإيمان بالقدر والامتثال للشرع، والاجتهاد في الطاعة، كما يجتهد في أمور دنياه، وأنه يحرص على العمل، ولا يتركه اتكالا على القدر السابق، بل الإيمان بالقضاء والقدر يوجب عليه الأخذ بالأسباب المشروعة كالجدّ في العمل والتقرب إلى الله تعالى بأنواع العبادات، والله تعالى أعلم.

المطلب السادس: الاستدلال العقلي في مسألة احتجاج العاصي بالقضاء والقدر:

لقد استدل الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله– بالدليل العقلي على بطلان احتجاج العاصي بالقدر على معصية الله، فقال: "ما الذي أعلمك بأن الله قدر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه؟ فنحن جميعا لا نعلم ما قدر الله إلا بعد أن يقع، أما قبل أن يقع؛ فلا ندري ماذا يراد بنا؛ فنقول للعاصي: هل عندك علم قبل أن تمارس المعصية أن الله قدر لك المعصية؟ سيقول: لا. فنقول: إذا؛ لماذا لم تقدر أن الله قدر لك الطاعة وتطع الله؛ فالباب أمامك مفتوح؛ فلماذا لم تدخل من الباب الذي تراه مصلحة لك؛ لأنك لا تعلم ما قدر لك. واحتجاج الإنسان بحجة على أمر فعله قبل أن تتقدم حجته على فعله احتجاج باطل؛ لأن الحجة لا بد أن تكون طريقا يمشي به الإنسان؛ إذ إن الدليل يتقدم المدلول"[136]. وهنا بين الشيخ أن للعبد اختيارا وقدرة يكون بهما الفعل، وأن الفاعل يحس أنه يفعل الشيء باختياره وإرادته، فالعاصي لا حجة له على معصيته بقدر الله تعالى، لأن يقدم على المعصية باختياره، من غير أن يعلم أن الله قدرها عليه، إذ لا يعلم أحد قدر الله إلا بعد وقوع مقدوره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان:34]، فكيف يصح الاحتجاج بحجة لا يعلمها المحتج بها حين إقدامه على ما اعتذر بها عنه[137].

وباستدلال عقلي آخر، يقول– رحمه الله– للعاصي المحتج بالقدر: "ألست لو ذكر لك أن لمكة طريقين أحدهما طريق معبد آمن، والثاني طريق صعب مخوف؛ ألست تسلك الآمن؟ سيقول: بلى .فنقول: إذا؛ لماذا تسلك في عبادتك الطريق المخوف المحفوف بالأخطار، وتدع الطريق الآمن الذي تكفل الله تعالى بالأمن لمن سلكه؛ فقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ [الأنعام:82]، وهذه حجة واضحة"[138].

ونقول له أيضا: نراك إذا أصبت بمرض جسمي طرقت باب كل طبيب لعلاجك، وصبرت على ما ينالك من ألم عملية الجراحة وعلى مرارة الدواء، فلماذا

لا تفعل مثل ذلك في مرض قلبك بالمعاصي.

ولو كان العاصي المحتج بالقدر يريد السفر لمكة، وكان لها طريقان، وأخبره الصادق العاقل أن أحدهما مخوف صعب، والثاني: آمن سهل، فإنه سيسلك الثاني، ولا يمكن أن يسلك الأول، ويقول: إنه مقدر عليّ، ولو فعل لعده الناس في قسم المجانين، فكيف يختار لنفسه في عمل الآخرة ما هو الأدنى ثم يحتج بالقدر؟[139].

على كل حال من احتج بالقدر على معصيته فحجته داحضة، ومن اعتذر به فعذره غير مقبول، بل هو جاهل ضال، كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به. فإن هؤلاء إذا ظلمهم ظالم، بل لو فعل الإنسان ما يكرهونه، وإن كان حقا لم يعذروه بالقدر، بل يقابلوه بالحق والباطل، فإن كان القدر حجة لهم فهو حجة لهؤلاء، وإن لم يكن حجة لهؤلاء لم يكن حجة لهم؛ وإنما يحتج أحدهم بالقدر عند هواه ومعصية مولاه، لا عند ما يؤذيه الناس ويظلمونه[140].

وقد ينفع الاحتجاج بالقدر على الذنب في موضع، ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه، والتوبة منه، وترك معاودته كما فعل نبي الله آدم عليه السلام[141]، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع؛ لأنه لا يدفع بالقدر أمرا ولا نهيا، ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة[142].

وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلا محرما، أو يترك واجبا فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه، وإصراره فيبطل بالاحتجاج به حقا، ويرتكب باطلا كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا: ﴿لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:148]. فاحتجوا به مصوبين لما هم عليه وأنهم لم يندموا على فعله ولم يعزموا على تركه ولم يقروا بفساده فهذا ضد احتجاج من تبين له خطأ نفسه وندم وعزم كل العزم على أن لا يعود فإذا لامه لائم بعد ذلك قال كان ما كان بقدر الله[143].

وبهذا يتبين أنه لا وجه أبدا لاحتجاج العاصي بالقدر على معصية الله عز وجل، وقد صدق الله تبارك وتعالى بإبطال وتكذيب حجتهم حين قال: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:148]. وأنه قد ينفع الاحتجاج بالقدر على الذنب في موضع، ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، كما فعل نبي الله آدم، وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكب فعلا محرما، أو يترك واجبا فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه، فيحتج بالقدر على إقامته عليه، ويرتكب باطلا كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله، والله تعالى أعلم.

المطلب السابع: استدلاله العقلي في تنزيه القضاء الإلهي عن الشر:

من أصول الإيمان عند السلف الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، ومذهبهم أن القدر لا شر فيه بوجه من الوجوه؛ فإنه علم الله وقدرته وكتابته ومشيئته، وذلك خير محض وكمال مطلق، فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وإنما يدخل الشرّ الجزئي في المقضي المقدَّر، بحيث يكون شراً بالنسبة إلى محل، خيراً بالنسبة إلى محل آخر، وذلك كإقامة الحدود، والقصاص، فإنه شر بالنسبة إليهم، لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم، لما فيه من مصلحة الزجر والنكال، ودفع

الناس بعضهم ببعض، وكذلك الآلام والأمراض وإن كانت شرورا من وجه فهي خيرات من وجوه عديدة[144].

يقول الشيخ ابن عثيمين مقررا ذلك: "فإن فعل الله عز وجل ليس فيه شر، كل أفعاله خير وحكمة، ولكن الشر في مفعولاته ومقدوراته"[145]. وهناك فرق بين فعل الله الذي كله خير، وبين مفعولاته ومقدراته البائنة عنه، ففيها الخير والشر.

إذن: الشرور التي تكون في مفعولات الله ليست شرا بالنسبة لفعل الله؛ لأنه كما قلنا: فعل الله كله خير، والشر يكون في المفعولات، فينتبه للفرق، فنؤمن بالمقدور خيره وشره، أما القدر الذي هو تقدير الله جل وعلا فكله خير[146]، وهذا معنى قوله ﷺ: **(وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)**[147]

وقال أيضاً: "إن الشر لا ينسب إلى الله، قال النبي ﷺ: **(وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)**، فلا ينسب إليه الشر لا فعلا ولا تقديرا، ولا حكماً، بل الشر في مفعولات الله لا في فعله، ففعله كله خير وحكمة، فتقدير الله لهذه الشرور له حكمة عظيمة"[148].

يقول ابن القيم –رحمه الله–: "فإن قيل فما الفرق بين كون القدر خيرا وشرا وكونه حلوا ومرا، قيل الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوئها، فهو حلو ومر في مبدأه وأوله، وخير وشر في منتهاه وعاقبته.

وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته، أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة، فحلو الدنيا مر الآخرة، ومر الدنيا حلو الآخرة"[149].

ثم ضرب الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله– أمثلة تزيد المعنى إيضاحاً، كالحيّات والعقارب والسباع والأمراض والفقر والجدب وما أشبه ذلك، والفجور والكفر والقتل وغير ذلك، فيها شر بالنسبة للإنسان، لكن باعتبار نسبتها إلى الله هي خير؛ لأن الله عز وجل لم يقدرها إلا لحكمة بالغة عظيمة[150].

وقد دل الشرع والعقل على ذلك، والأدلة كثيرة على هذا، منها قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾ [آل عمران:26]. فالملك لله والامر بيده، والتصرفات كلها بيده، وأنها كلها خير، لصدورها عن حكمة بالغة[151].

ومنها، قوله ﷺ: **(لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)**[152].

وفي الحديث نفى النبي ﷺ أن ينسب الشر إلى الله تعالى؛ لأن أفعاله صادرة عن حكمة بالغة تتضمن الخير، وإن كان في بعض مخلوقاته شر من وجه دون غيره[153].

فتعالى الله عز وجل عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقِهِ، وفعلِهِ، وخلقُهُ، وفعلُه، وقضاؤُه، وقدرُه كله خير[154].

وقال –رحمه الله–: "وعلى هذا يجب أن تعرف أن الشر الذي وصف به القدر، إنما هو باعتبار المقدورات والمفعولات لا باعتبار التقدير الذي هو تقدير الله وفعله"[155].

وقد أضاف النبي ﷺ الشر إلى ما قضاه الله لا إلى قضائه، كما دعائه الذي علمه للحسن بن علي رضي الله عنه في قنوت الوتر: **(وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ)**[156].

قال الشيخ ابن عثيمين: "فأضاف الشر إلى ما قضاه لا إلى قضائه"[157].

ومما يؤكد أن الشر الذي في المقدّر ليس شرا محضا، بل هذا الشر يكون فيه خير من جهة أخرى أو في محل آخر[158]، قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:41]، فالشر في المقدور

إضافي وليس حقيقي، وهو الجدب والفقر وغيرهما، لكن باعتبار ما ينتج من الرجوع إلى الله تعالى من معصيته إلى طاعته، فإن هذا خير كثير، ولهذا قال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[159].

ويقول الشيخ ابن عثيمين –رحمه الله–: "وكم من أناس طغوا بكثرة المال وزادوا ونسوا الله عز وجل واشتغلوا بالمال، فإذا أصيبوا بفقر، رجعوا إلى الله، وعرفوا أنهم ضالون، فهذا الشر صار خيرا باعتبار آخر"[160].

وتحقيق الأمر أن الشر نوعان: شر محض حقيقي من كل وجه، وشر نسبي إضافي من وجه دون وجه، فدخول الشر في الأمور الوجودية إنما هو بالنسبة والإضافة، لا أنها من حيث وجودها وذواتها شر، كالسجود ليس هو شرا من حيث ذاته ووجوده، فإذا أضيف إلى غير الله كان شرا بهذه النسبة والإضافة[161]. فما كان فيه شر محض حقيقي من كل الوجوه، هذا لا وجود له، وما كان فيه شر وخير، فهو شر باعتبار ذاته كإبليس، وأما باعتبار ما وراء خلقه من الحكم ففيه خير، فالله سبحانه لم يخلقه عبثاً، ولا قصد بخلقه إضرار عباده وهلاكهم[162].

وخلاصة القول أن الشيخ ابن عثيمين يقرر مذهب السلف في هذا الباب، وهو أن قضاء الله تعالى كله خير، حتى ما يقضيه الله من شر هو في الواقع خير، وإنما الشر في المقضي، أما قضاء الله نفسه فهو خير، فلا ينسب الشر إلى الله أبدا، لا إرادة ولا قضاء، فالله لا يريد بقضاء الشر شرا، لكن الشر يكون في المقضي، وقد يلائم الإنسان وقد لا يلائمه، وقد يكون طاعة وقد يكون معصية، فهذا في المقضي، ومع ذلك فهو وإن كان شرا في محله، فهو خير في محل آخر، ولا يمكن أن يكون شرا محضا، حتى المقضي وإن كان شرا ليس شرا محضا، بل هو شر من وجه خير من وجه، أو شر في محل خير في محل آخر[163].

وقد عدد الشيخ ابن عثيمين بعض الحِكَم المترتبة على خلق الشر، كالمعاصي والكفر والمصائب وخلق إبليس، ووجود أعداء الرسل، ومن ذلك:

إتمام كلمة الله تعالى حيث وعد النار أن يملأها، قال الله تعالى: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:119]. ومنها: أن يتبين للمطيع قدر نعمة الله عليه بالطاعة إذا رأى حال أهل المعصية، وكذلك يعرف قدر النعمة التي كان فيها إذا أصيب بمرض أو فقر، أو رأى من هو مبتلى بذلك[164]، ومنها: لجوء العبد إلى ربه بالدعاء أن يباعد بينه وبين المعصية، فيزداد إنابة إلى الله وينكسر قلبه، وربما يكون بعد التوبة أكمل حالا منه قبل المعصية، حيث يزول عنه الغرور والعجب، ويعرف شدة افتقاره إلى ربه، ومنها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه لولا المعاصي والكفر لم يكن أمر بمعروف، ولا نهي عن منكر[165]. ومنها أيضا: أن الله تعالى خلق إبليس ليبتلي الخلق من يتبع إبليس، ومن يتبع الحق، ولولا هذا ما عرف الصادق من غيره إلى غير ذلك من الحكم والمصالح الكثيرة[166].

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة رأيت أن أسطر في الختام بعض النتائج المستفادة من هذا البحث على سبيل الإيجاز:

أهم النتائج:

1- حرص الشيخ ابن عثيمين في تعامله مع الدليل العقلي في الإيمان بالقضاء والقدر على الرجوع إلى الكتاب والسنة، من خلال إيضاح أن نصوص الكتاب والسنة هي المرجع في أمور الاعتقاد، والعقل تبع لهما، بل العقل يؤيد دلائل الكتاب والسنة، فأدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدق بعضه بعضا.

2- تقرير الشيخ ابن عثيمين لمذهب السلف في مسائل القضاء والقدر، وبيان أنهم وسط بين القدرية

والجبرية، وهو الذي دل عليه القرآن والسنة، وهو أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وللعباد مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، ومشيئتهم تبع لمشيئته جل وعلا.

3- اعتماد أهل السنة والجماعة على منهج واحد في الاستدلال العقلي على مسائل القضاء والقدر.

4- تميز منهج الشيخ ابن عثيمين في التعامل مع الأدلة العقلية على مسائل الإيمان بالقضاء والقدر بمنهجية علمية، ونظر فيها بنظرة موضوعية، بحيث يضرب الأمثلة من واقع الحياة اليومية.

5- تميز منهج الشيخ بدقة الاستنباط والثبات في تأصيل المسألة وتقعيدها.

6- الاستدلال العقلي بأن الإيمان بالقضاء والقدر لا ينافي الأخذ بالأسباب المشروعة، بل الشرع والعقل يرغب بتحصيل الأسباب الشرعية والقدرية، ففعل الأسباب من قدر الله، وترك العمل من قدر الله، وعدم تأثير الأسباب من قدر الله، فكل شيء من قدر الله، ويعلم أن لله حكمة فيما قدر وشرع، ويجتهد في الدعاء لحصول مقصوده، كما أنهم لا يوجبون على العاجز ما يجب على القادر.

7- بيان أن الشر لا ينسب إلى الله تعالى بالدليل العقلي المستمد من أدلة الشرع؛ لأن أفعاله صادرة عن حكمة بالغة تتضمن الخير، وإن كان في بعض مخلوقاته شر من وجه دون غيره، كخلق إبليس فهو شر من جهة؛ وخير من جهة أخرى؛ ليبتلي الخلق من يتبع إبليس، ومن يتبع الحق، ولولا هذا ما عرف الصادق من غيره إلى غير ذلك من الحكم والمصالح الكثيرة.

8- استدلال الشيخ ابن عثيمين بالدليل العقلي على بطلان احتجاج العاصي بالقدر على معصية الله، من خلال سؤال العاصي ما الذي أعلمك بأن الله قدر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه؟ فنحن جميعا لا نعلم ما قدر الله إلا بعد أن يقع، أما قبل أن يقع؛ فلا ندري ماذا يراد بنا.

التوصيات:

1-جمع شروح الشيخ ابن عثيمين العقدية في مؤلف واحد مرتبة حسب ترتيب مؤلفات كتب السلف المشهورة.

2-نشر مؤلفات العلماء المعاصرين المهتمين ببيان الأدلة العقلية، وإبراز أن لهم دراية فيها ليس كما يقال عنهم من أن ردودهم اقتصرت على أدلة السمع، بل لهم عناية بأدلة السمع والعقل، ويستدلون بالدليل العقلي في مجاله ولا يعرضون عنه ولا يغالون فيه.

هذا ما أراه والله تعالى أعلم.

الهوامش:

(1) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (168/3)

(2) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى:﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ، رقم: (7460) ومسلم ، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي)، الحديث رقم: (1037).

(3) طبع مرارا وتكرارا، دار الوطن، الرياض، 1423هـ. في ضمن مجموع الفتاوى والرسائل (264/3).

(4) دار الوطن، الرياض، 1423هـ، في ضمن مجموع الفتاوى والرسائل (10/5).

(5) الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1407هـ، مجموع الفتاوى والرسائل (223/3).

(6) هو شرح عظيم لرسالة الشيخ ابن تيمية رحمه الله، شرحه الشيخ رحمه الله عام 1405هـ في 28شريطًا

(7) شرحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في عام 1408هـ في ثمانية أشرطة.

(8) وهو شرح عظيم للشيخ ابن عثيمين رحمه الله في عام 1412هـ في 120 شريطا.

(9) وقد شرحها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أثناء تدريسه لمادة العقيدة، وهي عبارة عن مذكرة متداولة بين طلبة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله.

(10) وهو شرح عظيم، شرحه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عام 1408هـ في 62 شريطا، وقد قام بتفريغه بعض طلبة العلم في الكويت وفقهم الله.

(11) انظر: الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين؛ والدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين ص (393-398).

(12) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (22/4)؛ ولسان العرب (74/5).

(13) معجم مقاييس اللغة (62/5).

(14) انظر: لسان العرب (75/5)؛ والقاموس المحيط ص (591).

(15) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (53، 539).

(16) انظر: الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص (328).

(17) معجم مقاييس اللغة (99/5).

(18) انظر: النهاية في غريب الحديث (78/4)؛ ولسان العرب (186/15)؛ والقاموس المحيط ص (1708).

(19) انظر: جامع البيان للطبري (189/16)؛ والصحاح للجوهري (2436/6).

(20) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (539).

(21) انظر: معاني القرآن وإعرابه (230/2)

(22) انظر: تفسير الطبري (541/14).

(23) انظر: تفسير القرطبي (364/8)؛ وتفسير ابن كثير (542/4).

(24) انظر: تفسير الطبري (116/16).

(25) تفسير الطبري (392/20).

(26) انظر: تفسير الطبري (534/3)؛ وتفسير ابن كثير (557/1).

(27) انظر: تفسير الطبري (455/14)؛ وتفسير ابن كثير (47/5).

(28) تفسير ابن عطية (64/5).

(29) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية ص (105)؛ وشفاء العليل لابن القيم ص (29)؛ وفتح الباري لابن حجر (1/ 118)؛ ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (1/ 348).

(30) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (1/ 348).

(31) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (255/3، 109/6)؛ وانظر: (137/5).

(32) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (204/4)؛ وانظر: القول المفيد (396/2).

(33) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (204/4)؛ والقول المفيد (396/2).

(34) جامع الرسائل لابن تيمية (355/2).

(35) شفاء العليل لابن القيم (201/1).

(36) انظر: فتح الباري (118/1)؛ ولوامع الأنوار للسفاريني (348/1)؛ وتيسير العزيز الحميد ص (685).

(37) شرح العقيدة الواسطية ص (539)، وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (79/2-80)؛ وشرح العقيدة السفارينية ص (369).

(38) انظر: المفردات للراغب الأصبهاني ص (423-424)

(39) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (79/2).

وراجع: المفردات ص (406)، والدرر السنية (513.512/1)؛ والقضاء والقدر للأشقر ص (28)؛ والإيمان بالقضاء والقدر للحمد ص (36-37)؛ والقضاء والقدر للمحمود ص (39).

(40) انظر: القول المفيد (396/2)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (539).

(41) انظر: مجموع الفتاوى (412/8-413).

(42) انظر: النهاية في غريب الحديث (78/4).

(43) انظر: رسالة في القضاء والقدر لابن عثيمين ص (4-5).

(44) عن أبي هريرة رضي الله عنها رواه الترمذي في سننه: كتاب القدر – باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر ح (2133) وهو حديث حسن؛ وابن ماجه في سننه: في المقدمة ح (85).

(45) انظر: رسالة في القضاء والقدر لابن عثيمين ص (4-5).

(46) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (151/1)، الحجة في بيان المحجة لقوام السنة (473/2).

(47) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (172/1-173).

(48) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (412/1-413)؛ ومنهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة للشيخ محمد بن عبد الوهاب العقيل (434/2-438).

(49) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (1/176-177).

(50) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (1/194-196)؛ وخلق أفعال العباد للبخاري، وتبويب كتاب القدر من صحيح البخاري (11/477-515).

(51) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، قسم القدر، بتحقيق الأثيوبي.

(52) انظر: شرح السنة للبغوي (1/142-144).

(53) لمعة الاعتقاد ص (19-20).

(54) انظر: العقيدة الواسطية ص (544-568)، مع شرح الشيخ ابن عثيمين؛ العقيدة التدمرية ص (165-223)؛ وشفاء العليل لابن القيم (1/201-202).

(55) مجموع الفتاوى (8/449-452).

(56) انظر على سبيل التمثيل: خطب الشيخ محمد المتعلقة بالإيمان بالقدر كما في الضياء الجامع دار الثريا (1/386-397)؛ ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (6/218-224، 5/137)، (3/188-214، 4/204-214).

(57) شفاء العليل (1/51، 133).

(58) التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة ص (80).

(59) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (6/218،222)؛ والقول المفيد (2/403).

(60) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين ص (544)؛ والتدمرية ص (165)؛ ومجموع الفتاوى (8/499-450)؛ وشفاء العليل لابن القيم (1/133)؛ وجامع العلوم والحكم لابن رجب ص (26)؛ والتنبيهات اللطيفة لابن سعدي ص (80-81)؛ وأعلام السنة المنشورة للحكمي ص (78)؛ والشيخ عبد الرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة ص (89)؛ ومنهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة للشبل ص (652).

(61) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (6/222، 5/223)؛ وأحكام من القرآن الكريم (2/327).

(62) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (3/188-214، 4/204-214).

(63) شرح العقيدة الواسطية ص (545)؛ وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (2/81، 3/188، 5/223، 7/265).

(64) انظر: شفاء العليل (1/133).

(65) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (2/152)؛ وشفاء العليل (1/133-161).

(66) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (7/265).

(67) عن عبدالله بن عمرو بن العاص رواه مسلم في صحيحه: كتاب القدر- باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ح (2653).

(68) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (2/82، 7/265).

(69) انظر: شفاء العليل (1/55-115)؛ وشرح العقيدة الطحاوية ص (348)؛ وأعلام السنة المنشورة للحكمي ص (81)، وتعليقات الشيخ عبد العزيز بن باز على الواسطية. مع التنبيهات اللطيفة ص (78).

(70) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (2/82، 96، 3/191، 7/265)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (551).

(71) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (547).

(72) انظر: شفاء العليل (1/166).

(73) المصدر السابق.

(74) انظر: جامع البيان للطبري (27/48).

(75) صريح السنة ص (18)، وانظر: جامع البيان (30/140)، شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (1/206).

(76) شفاء العليل (1/166.170).

(77) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في مسنده: مسند عمر بن الخطاب، ح (311)؛ وأبو داود في سننه: كتاب السنة- باب في القدر ح (4703)، وصححه الألباني.

(78) عن عبدالله بن مسعود رواه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء صلوات الله عليهم - باب: وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ح (3332)؛ ومسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي ح (2643).

(79) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (2/82،96، 3/191، 6/219، 7/265)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (552)؛ والقول المفيد (2/405)؛ وتفسير القرآن الكريم جزء عم ص (143).

(80) انظر: تفسير الطبري (10/108-109)؛ وشعب الإيمان للبيهقي ح (3387) ط: الرشد؛ وشفاء العليل (1/109)؛ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (3/230).

(81) انظر: تفسير القرآن الكريم جزء عم ص (270).

(82) القول المفيد (2/405)، وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (7/266).

(83) انظر: تفسير الطبري (11/27/134-135)؛ والحلية لأبي نعيم (4/143)؛ وشعب الإيمان ح (1066)؛ وشفاء العليل (1/112)؛ وتفسير لقرآن العظيم لابن كثير (4/275).

(84) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (7/266).

(85) انظر: شرح العقيدة الواسطية (2/204).

(86) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (2/82-83، 86، 4/205، 6/109، 7/265)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (552-554)؛ والقول المفيد (2/404)؛ وشرح لمعة الاعتقاد ص (92).

(87) يقصد هنا الإرادة الكونية، كما قيده بذلك في شرح العقيدة الواسطية ص (554).

(88) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (3/195).

(89) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (3/195).

(90) شفاء العليل (1/171-172)، وانظر: مجموع الفتاوى (8/59-201).

(91) انظر: مجموع الفتاوى (449/8).
(92) انظر: شفاء العليل (201/1).
(93) انظر: رسالة في القضاء والقدر لابن عثيمين ص (25)
(94) رسالة في القضاء والقدر ص (28-29).
(95) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (83/2، 196/3-197، 205/4-206، 225/5، 109/6، 265/7)، شرح العقيدة الواسطية ص (556-558)
(96) انظر: شفاء العليل (177/1-180).
(97) مجموع الفتاوى (449/8-450)؛ وانظر: شفاء العليل (177/1-180).
(98) القول المفيد (401/2)؛ وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (190/3)
(99) القدرية: هم من غلوا في إثبات قدرة العبد واختياره حتى نفوا أن يكون لله تعالى مشيئة أو اختيار أو خلق فيما يفعله العبد وزعموا أن العبد مستقل بعمله حتى غلا طائفة منهم فقالوا: أن الله تعالى لا يعلم بما يفعله العباد إلا بعد أن يقع منهم وهؤلاء أيضا غلوا وتطرفوا تطرفا عظيما في إثبات قدرة العبد واختياره، وهم اتباع معبد الجهني وغيلان الدمشقي ومن وافقهم. وأهم فرقهم: المعتزلة اتباع واصل بن عطاء؛ ومنشأ ضلالهم أنهم أرادوا تنزيه الخالق عن الشر فوقعوا في نفي القدر. انظر: شرح الواسطية للهراس ص (229-230)؛ ومجموع الفتاوى (258/8)؛ والتعريفات للجرجاني ص (181)؛ ورسائل العقيدة لابن عثيمين ص (40)؛ ورسالة في القضاء والقدر لابن عثيمين ص (7)؛ والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف السنة منها لعواد المعتق ص (151-159).
(100) المعتزلة: سميت المعتزلة بهذا الاسم لاعتزال واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري، بعد أن نازعه واصل في مسألة مرتكب الكبيرة، حين سئل عنها الحسن البصري، فسبق واصل بالجواب قائلا: أنا أقول بأنه لا مؤمن ولا كافر إنما هو في المنزلة بين المنزلتين، فاختلف في ذلك مع الحسن ، فاعتزل مجلس الحسن، وانضم إليه عمرو بن دينار، وانحاز إليهما طائفة من الناس ، وعقدوا حلقة في ناحية المسجد ، فسموا: معتزلة، من أهم أقوالهم: نفي الصفات الإلهية، والقول بخلق القرآن، وإن العبد خالق لأفعاله، وأن الله لا يخلق أفعال العباد، وأن أفعالهم تقع منهم بغير إرادة الله ومشيئته، وقولهم باستحقاق العبد الثواب على الله إذا خرج من الدنيا طائعاً على سبيل الإيجاب والمعاوضة. انظر: الملل والنحل ص (57-63) (40-41)؛ ومجموع الفتاوى ابن تيمية (182/3-183)، ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (253/4)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (444-446)؛ وتفسير القرآن الكريم سورة البقرة (302/2)؛ وشرح مقدمة التفسير ص (102-103)؛ والجهمية والمعتزلة ص (128).
(101) الجبرية: هم الذين غلو في إثبات القدر، حتى أنكروا أن يكون للعبد قدرة أو اختيار أو مشيئة، فالعبد عندهم مجبور على فعله، وهو كالريشة في مهب الريح، والفعل ينسب إليه مجازاً، وأهم فرقهم: الجهمية؛ انظر: شرح الواسطية للهراس ص (230)؛ ومجموع الفتاوى (256/8)؛ والبرهان في معرفة عقائد الأديان للسكسكي ص (42-43)؛ والمنتقى من فرائد الفوائد لابن عثيمين ص (102).
(102) الجهمية: إحدى الفرق الكلامية المنتسبة إلى الإسلام، مفهوم الإيمان عندهم هو المعرفة فقط فهم مرجئة، وينفون صفات الله تعالى وأسمائه فهم معطلة، وترجع في نسبتها إلى مؤسسها الجهم بن صفوان الترمذي، الذي يزعم أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإنسان مجبور لا اختيار له، فهم جبرية. واسم الجهمية عموماً أخذ طابع التعطيل، فكل من عطل ولو يسيراً تجهم. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (199-200)؛ ومقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ص (279-280)؛ والتبصير في الدين للإسفراييني ص (63-64)؛ والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لأبي الفضل السكسكي ص (34-35).
(103) خلاصة مذهب أهل الحلول والاتحاد وأهل وحدة الوجود: أنه لا يوجد فرق بين الخالق والمخلوق، فليس هناك فرق عندهم بين الخالق والمخلوق؛ فالخالق هو المخلوق والمخلوق هو الخالق، وكل شيء موجود في هذا الكون هو خالق ومخلوق في نفس الوقت، سواء أكان ممدوحا أو مذموما، ويمثل هذا المذهب ابن عربي الطائي، وابن سبعين، والعفيف التلمساني ونحوهم من الزنادقة المشركين. انظر: رسالة العبودية وشرحها لعبد الرحيم السلمي (6/20).
(104) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية شرح هراس ص (83)؛ وشرحها لابن عثيمين ص (494).
(105) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (255/3)، وانظر: (18/1)، أحكام من القرآن الكريم (240/2-241).
(106) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (557)؛ ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (138/5).
(107) شرح العقيدة الواسطية ص (557-558)؛ وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (103/2)؛ وتفسير القرآن الكريم . سورة الصافات ص (203-204).
(108) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (87/2).
(109) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (121/8-122).
(110) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (18/1، 215/3).
(111) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (197/3).
(112) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (197/3-198).
(113) انظر: مجموع الفتاوى (521/8).
(114) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (484)؛ وانظر: القول المفيد (296/2، 372)؛ ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (156/1-157، 233/3)؛ والتعليق على مواضع من شرح العقيدة الطحاوية ص (442-443)؛ وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة ص (222).
(115) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (198/3)؛ وانظر: شرح العقيدة السفارينية ص (198-199).

(116) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (484)؛ والقول المفيد (296/2، 372)؛ ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (156/1-157).

(117) انظر: شرح عقيدة أهل السنة والجماعة ص (222).

(118) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (199/3-200).

(119) انظر: شرح عقيدة أهل السنة والجماعة ص (222).

(120) شرح العقيدة الواسطية (164-165).

(121) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (257/3، 138/5، 217، 110/6)؛ وشرح لمعة الاعتقاد ص (94)؛ وشرح العقيدة السفارينية ص (319).

(122) مجموع الفتاوى (393/8).

(123) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين ص (495-496).

(124) مجموع الفتاوى (238/8)؛ وانظر: الحجة لقوام السنة (67/2)؛ ومجموع الفتاوى (374/3، 117/8-120، 237-238، 459-460، 488، 521)؛ ومنهاج السنة (111/3،110، 112، 119، 128، 257، 265)؛ ومدارج السالكين (65/1)؛ وشرح العقيدة الطحاوية ص (641).

(125) القول المفيد (401/2-402)؛ وانظر: شرح العقيدة السفارينية ص (317،319)؛ وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (91/2، 101-102، 195/3، 196، 255، 206/4، 219/5، 222، 110/6).

(126) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (97/2).

(127) عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه: كتاب القدر- باب الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله ح (2664).

(128) شفاء العليل (532/2-534).

(129) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (221/5).

(130) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (97/2، 221/5، 221/7)؛ وانظر: شفاء العليل (120/1)؛ ومجموع الفتاوى (284/8-285).

(131) عن أبي هريرة رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه: كتاب القدر- باب الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله ح (2664).

(132) انظر: مجموع الفتاوى (284/8-285).

(133) انظر: تفسير القرآن الكريم لابن عثيمين: سورتي الفاتحة والبقرة (220/1-221)؛ ومجموع الفتاوى (70/8-71).

(134) انظر: شرح عقيدة أهل السنة والجماعة لابن عثيمين ص (462).

(135) انظر: مجموع الفتاوى (70/8).

(136) شرح العقيدة الواسطية ص (500).

(137) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة ص (39).

(138) شرح العقيدة الواسطية ص (500).

(139) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة لابن عثيمين ص (40-41).

(140) انظر: مجموع الفتاوى (241/8)؛ وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة لابن عثيمين ص (473-478).

(141) عن أَبَي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: "احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الْجَنَّةِ. فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟". فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى. مَرَّتَيْنِ. راوه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء صلوات الله عليهم- باب: وفاة موسى وذكره بعد ح (3409)؛ ويقول ابن القيم: "يوضحه أن آدم قال لموسى أتلومني على أن عملت عملا كان مكتوبا علي قبل أن أخلق فإذا أذنب الرجل ذنبا ثم تاب منه توبة وزال أمره حتى كأن لم يكن فأنبه مؤنب عليه ولامه حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك ويقول هذا أمر كان قد قدر عليّ قبل أن أخلق فإنه لم يدفع بالقدر حقا ولا ذكره حجة له على باطل ولا محذور في الاحتجاج به"؛ انظر: شفاء العليل (58/1-59).

(142) انظر: شفاء العليل (58/1-59)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (497-498).

(143) انظر: شفاء العليل (59/1).

(144) انظر: شفاء العليل (341/2).

(145) شرح العقيدة الواسطية ص (54).

(146) انظر: شرح العقيدة أهل السنة والجماعة ص (448).

(147) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان- باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ح (8).

(148) القول المفيد (414/2)، وانظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (108/2، 90/3)، القول المفيد (253/1، 265، 266، 578، 416/2).

(149) شفاء العليل (342/2).

(150) شرح العقيدة الواسطية ص (54، 542).

(151) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (90/3).

(152) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين- باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ح (771).

(153) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (91/3).

(154) انظر: شفاء العليل (82/2).

(155) شرح العقيدة الواسطية ص (54)؛ وانظر: ص (56، 542)، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (108/2).

(156) عن الحسن بن علي رضي الله عنه رواه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة- باب القنوت في الوتر ح (1426،1425) وصححه الألباني.

(157) شرح لمعة الاعتقاد ص (92).

(158) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (54، 55، 542)؛ والقول المفيد (116/2).

(159) انظر: القول المفيد (414/2-417)؛ ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (108/2).

(160) القول المفيد (417/2).

(161) انظر: شفاء العليل (89/2-92).

(162) انظر: القول المفيد (1/253-254)؛ وشفاء العليل (97/2).

(163) انظر: القول المفيد (116/2، 416)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (54، 55، 542)؛ ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (108/2)؛ ومنهاج السنة (143/3-144)؛ وشفاء العليل (341/2).

(164) انظر: شرح العقيدة الواسطية ص (564).

(165) انظر: مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (104/2-106)؛ وشرح العقيدة الواسطية ص (563-564)؛ وشرح العقيدة السفارينية ص (333-334).

(166) انظر: تفسير القرآن الكريم سورة ص ص (251)؛ وشرح العقيدة السفارينية ص (349- 353).

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم، خير مصدر ومرجع.

ثانياً: الكتب:

1- **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، للإمام ابن قيم الجوزية، (ت: 751هـ)، ت: زائد النشيري، إشراف: الشيخ بكر أبو زيد، مكة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

2- **الأدلة العقلية النقلية**، لسعود العريفي، ن: مركز تكوين للدراسات والأبحاث.

3- **بدائع الفوائد**، للإمام بن قيم الجوزية، (ت: 751هـ)، ت: علي العمران، مكة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

4- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728هـ)، السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

5- **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، للإمام أبي المظفر الإسفراييني، (ت: 471هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، بيروت: عالم الكتب.

6- **التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت 728 تحقيق: محمد السعوي. الرياض: مكتبة العبيكان، ط٦، 1421هـ

7- **التعليق على العقيدة الطحاوية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

8- **تفسير القرآن العظيم**، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء اسماعيل ابن كثير الدمشقي، (ت: 774هـ)، ت: محمد حسين شمس الدين، ن: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1419هـ.

9- **تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، للشيخ عبدالرحمن السعدي، (ت: 1376هـ)، ن: دار الذخائر للنشر والتوزيع، مؤسسة الريان.

10- **تقريب التدمرية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط 6، 1439هـ

11-**جامع البيان عن تأويل آي القرآن بالقرآن**، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (ت: 310هـ)، طبعة مقابلة على الاجزاء المطبوعة بتحقيق الاستاذ محمود شاكر، بيروت: دار ابن حزم، 2013م.

12- **جامع الترمذي**، لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي، (ت: 279هـ)، ت: عادل مرشد، ن: دار البيان الحديثة- دار الاعلام.

13- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت: 671هـ)، ت: أحمد عبد العليم البردوني، ط٢ بيروت: دار الكتاب العربي، 1372هـ.

14- **الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين**، لوليد الحسين.

15- **الجامع لشعب الإيمان**، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي، (ت:48هـ)، ت: عبدالعلي عبدالحميد حامد، ، ط1 الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، (1423هـ).

16- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، للإمام أبي القاسم اسماعيل بن محمد الأصبهاني، (ت: 535هـ)، ت: محمد ربيع المدخلي، ن: دار الراية- الرياض.

17- **الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين**، لعصام المري.

18- **درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول**، لشيخ الاسلام ابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، (728هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، الرياض: دار الفضيلة.

19- **الرد على الجهمية**، للإمام الحافظ ابن منده (ت: 395هـ)، ت: علي الفقيهي، ط3، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، (1414هـ).

20- **سنن أبي داود**، لأبي داود السجستاني الأزدي، (ت: 275هـ)، الرياض: دار السلام ، ط: 2009م

21- **شرح الأربعين النووية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

22- **شرح العقيدة السفارينية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

23- **شرح العقيدة الطحاوية**، تأليف: القاضي علي بن علي بن أبي العز، (ت: 792هـ)، ت: عبدالله التركي، وشعيب الأرنؤوط، ن: وزارة الشؤون الإسلامية والاوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية. ط: الثالثة عشرة (1419هـ).

24- **شرح العقيدة الواسطية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، ن: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية- القصيم، ط 10، 1443هـ.

25- **شرح القصيدة النونية المسماة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، للعلامة ابن قيم الجوزية، شرحها وحققها: الدكتور محمد خليل هراس، ط3 بيروت: دار الكتب العلمية (1424هـ).

26- **شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط5، 1441هـ

27- **شرح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط 1، 1435هـ

28-**شرح رسالة العبودية**، لعبد الرحيم السلمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net

29- **شرح عقيدة أهل السنة والجماعة**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط 1، 1437هـ

30-**شرح فتح البرية بتلخيص الحموية**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

31- **شعب الإيمان للبيهقي**، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2003م.

32- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، للإمام ابن القيم، ت: زاهر بلفقيه، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، 1440هـ.

33- **صحيح البخاري**، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: 256هـ)، الرياض: دار السلام.

34- **صحيح سنن ابن ماجه**، لأبي عبدالله محمد بن زيد القزويني، (ت: 273هـ)، تأليف: الشيخ محمد ناصر الألباني، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط: الأولى (1417هـ).

35- **صحيح سنن أبي داود**، لمحمد ناصر الألباني، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط: 1419هـ

36- **صحيح سنن الترمذي**، لمحمد ناصر الألباني ، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

37- **صحيح سنن النسائي**، لمحمد ناصر الالباني، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى (1419هـ).

38- **صحيح مسلم**، للإمام أبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري، (ت: 204هـ) الرياض: دار السلام.

39- **الضياء اللامع من الخطب الجوامع**، لابن العثيمين، (ت: 1421هـ)، الرياض: دار الثريا للنشر.

40-**عقيدة أهل السنة والجماعة**، لابن عثيمين (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط 7، 1440هـ

41- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، للإمام ابن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، ن: مؤسسة الرسالة العلمية.

42- **الفرق الكلامية المشبهة-الأشاعرة- الماتريدية، نشأتها وأصولها وأشهر رجالها ومواقف السلف منها** لناصر العقل، الرياض: دار الوطن، 1422هـ.

43- **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية** لأبي منصور البغدادي، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1977م.

44- **الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية منهم**، للإمام أبي منصور عبدالقاهر البغدادي، (ت: 429هـ)، ت: محمد عثمان الخشت، مصر: مكتبة ابن سينا.

45- **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها** لغالب بن علي العواجي، ط5، جدة: المكتبة العصرية الذهبية، 1426هـ-2005م.

46- **القاموس المحيط** لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ). تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،1426هـ - 2005م.

47- **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، لابن العثيمين، (ت: 1421هـ)، الرياض: مدار الوطن للنشر.

48-**القول المفيد على كتاب التوحيد**، لابن العثيمين، (ت: 1421هـ)، القصيم: مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

49- **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، للإمام ابن قيم الجوزية، (ت: 751هـ)، إشراف: الشيخ بكر أبو زيد، مكة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

50- **كتاب التعريفات**، للجرجاني، (ت: 816هـ)، ت: إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الريان للتراث.

51- **لسان العرب** لمحمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، ط 10. بيروت: دار صادر، 1439هـ.-2018م.

52- **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ط 1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1398هـ.

53-**مجموع الفتاوى**، لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، (ت: 728هـ)، ت: عامر الجزار، أنور الباز، المنصورة: دار الوفاء.

54- **مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين** (ت: 1421هـ)، ت: فهد السليمان، الرياض: دار الوطن- دار الثريا.

55- **مسند الإمام احمد بن حنبل**، (ت: 241هـ) ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة.

56- **المعتزلة بين القديم والحديث** لمحمد العبدة وطارق عبدالحليم، ط1، برمنقهام: دار الأرقم، 1408هـ.

57- **معجم مقاييس اللغة** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت 395هـ). تحقيق: أنس محمد الشامي. القاهرة: دار الحديث، 1429هـ - 2008م.

58- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** لأبي الحسن الأشعري، ط3، ألمانيا: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن، 1400هـ.

59- **الملل والنحل** لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت 548هـ). تحقيق: أحمد فهمي محمد. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ-1992م.

60- **المنتقى من فرائد الفوائد** لابن عثيمين، الرياض: دار الوطن للنشر، 1424هـ.

61- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، 1406هـ.

62- **النهاية في غريب الحديث والأثر** لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م.

The Reasoning with the Rational Evidence according to Sheikh Mohammed Ibn Othaimeen in the Destiny Issues

Abdullah Bin Omar Bin Abdullah Al-Tamimi

Abstract

The present study investigates the reasoning with the rational evidence according to Sheikh Mohammed Ibn Othaimeen in the destiny issues. It includes an introduction, a preface, two sections, a conclusion, and indexes. As for the introduction: it includes the reasons for choosing the topic of the study, the problem of the study and its objectives, previous studies, the methodology, and its detailed structure. As for the introduction, it includes a brief overview of Sheikh Ibn Othaimeen. As for the first section, entitled: The linguistic and terminological definition of destiny and destiny, it contained two requirements: The first requirement: The linguistic and terminological definition of destiny and destiny, and the second requirement: The doctrine of the Sunnis and the community regarding belief in destiny and destiny. The second section includes examples of his rational reasoning regarding belief in destiny, and it contains seven demands which have been mentioned in the detailed structure of the study. Thereafter, the conclusions and recommendations are mentioned and the references and the indexes .